Süleyman Demirel Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Yıl: 2017/4, Sayı:29, s.501-526
Journal of Süleyman Demirel University Institute of Social Sciences Year: 2017/4, Number:29, p.501-526

المنهج الاستقرائي عند ابن الجزري في مسألة الأحرف السبعة
دراسة تمثيلية تطبيقية

Alaadin SALEH*

ملخص

تناولت هذه المقالة تحليل رؤية الإمام ابن الجزري (ت. 1429/833) للأحرف السبعة معتمدة نهج الدراسة التطبيقية التمثيلية وذلك باستخدام بعض الأمثلة من القراءات القرآنية لإلقاء الضوء على النقاط (الوجوه) التي حاول ابن الجزري من خلالها تصنيف اختلافات الأحرف السبعة وحصرها فيها. بالإضافة إلى ذلك فقد ركز البحث على دراسة علاقة كل من هذه النقاط الخلافية التي يتحقق فيها تغيُّر الألفاظ بعلم رسم المصاحف وأثرهما في تغير المعنى الدلالي. إلى جانب ذلك فقد حاول هذا البحث التركيزَ على النهج والأسلوب اللذين اعتمدهما ابن الجزري في تحديد الوجوه، وكذلك إيضاح طريقة الاستقراء التي استخدمها لبيان وتحديد معنى الأحرف السبعة، والكيفية التي درس فيها الفروقات والاختلافات الموجودة بين القراءات وكيف أنه حاول حصرها في سبعة نقاط ليجعل تلك النقاط السبعة هي الأحرف السبعة بعينها، وسيقوم البحث أخيراً بمناقشة تلك النقاط التي تمثل نظرة ابن الجزري للأحرف السبعة، مع تحليل مدى مطابقة الأمثلة التي استخدمها وتقييم النقاط التي أخرجها وأبعدها من السبعة لعلَّةٍ رآها فيها.

الكلمات المفتاحية: الأحرف السبعة، ابن الجزري، القراءات، علم رسم المصاحف، المعنى.

İBNÜ'L-CEZERÎ'NİN TÜME VARIM METODU ÇERÇEVESİNDE YEDİ HARF MESELESİNE BAKIŞI

ÖZET

İbnü'l-Cezerî (ö.833/1429) tüme varım metodunu kullanmak suretiyle hadis ve kırâat ilimleri açısından problematik bir konu olan "yedi harf" meselesini açıklığa kavuşturmayı hedeflemiştir. Bu bağlamda, kırâatler içerisindeki farklılıkları yedi noktada toplamış ve bunları yedi harf olarak değerlendirmiştir. Bu çalışmada, İbnü'l-Cezerî'nin yedi harf hakkında ortaya koyduğu görüşler, mütevâtir kırâatler çerçevesinde örnekli ve uygulamalı bir şekilde göz önüne konulacaktır. Ayrıca, ortaya koymuş olduğu bu noktalardan hareketle, kırâatler içerisindeki farklılıkların resmü'l-mushafla ilişkisi ve anlam değişimlerine etkisi de

* Okutman - Doktora öğrencisi, Süleyman Demirel Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Kur'ân-ı Kerim Okuma ve Kırâat İlmi Anabilim Dalı, alaadinsaleh@sdu.edu.tr.

ortaya konmaya çalışılacaktır. Son olarak İbnü'l-Cezerî'nin yedi harfle ilgili görüşünü, metodunu, kullandığı örnekleri ve kabul etmediği noktaları değerlendirip kanaatimizi ortaya koymaya çalışacağız.

Anahtar Kelimeler: *İbnü'l-Cezerî, Kıraât, Yedi harf, Resmü'l-Mushaf.*

مدخل:

اختلف كثير من العلماء في معنى الأحرف السبعة وألفوا فيها المؤلفات وصنفوا فيها المصنفات، ونستطيع القول أن اختلاف الأحرف السبعة وما يتبعه وينتج عنه من اختلاف القراءات السبع والعشر والأربع الزائدة عليها والتي هي جزء من الأحرف السبعة[1] هو اختلاف تنوع وإغناء وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض، إذ هو محال أن يكون في كتاب الله، ولا خلاف بين العلماء في وجود وثبوت اختلاف الأحرف السبعة وإنما الخلاف في حصرها وتعيينها، وقد ذكر السيوطي في المسألة أربعين قولاً[2]، فكل عالم اجتهد في تأويل الأحرف السبعة بما يتناسب واختصاصه العلمي ومجاله الذي برع فيه ولكننا سنقتصر في هذا البحث – وبشكل مختصر[3]- على ذكر الآراء التي تتصل بموضوع القراءة دون غيره وذلك لعلاقة القراءة المباشرة بروح النصوص الواردة في أحاديث الأحرف السبعة والتي يدور فيها الخلاف حول الألفاظ والقراءة وطرق الأداء دون غيرها وذلك بدليل التعابير التي استخدمها رسول الله (ص) عند حديثه مع عمر بن الخطاب (ر) في معرض خلافه مع هشام بن حكيم (ر) والتي تجلت بقوله: (اقرأ يا عمر) و(اقرأ يا هشام) ثم قوله:

(1) ينظر عند ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، اعتنى به: علي بن محمد العمران، د. ت، 181؛ وينظر في المسألة أيضاً عند القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، (د ت)، 32.

(2) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، بيروت، 2008/1429، 105.

(3) للاستفاضة في معرفة تلك الأقوال ينظر عند الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط1، القاهرة، 2001/1422، ج1، 20؛ القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، 31؛ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق: عبد المهيمن طحان، دار المنارة، ط1، جدة، 1997/1418؛ الرازي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد، معاني الأحرف السبعة، تحقيق: حسن ضياء الدين العتر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2011/1432؛ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2001/1422، ج1، 43؛ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 2006/1427، 148؛ السيوطي، الإتقان، 105؛ القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المديمة المنورة، ج1، 63؛ ومن الكتب التي ألفت حديثاً في الأحرف السبعة خصوصاً ينظر عند الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1995/1415، ج1، (116- 158)؛ حسن ضياء الدين العتر، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، 1988/1409؛ عبد الرحمن المطرودي، الأحرف القرآنية السبعة، دار عالم الكتب، ط1، الرياض، 1991/1411؛ مناع القطان، نزول القرآن على سبعة أحرف، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، (د ت)؛ ومن الكتب المؤلفة في هذا الموضوع باللغة التركية:

Karaçam, İsmail, Kur'ân-ı Kerim'in Nüzûlü ve Kıraâti – Kur'ân-ı Kerim'in İndiği Yedi Harf ve Okunduğu Yedi Kıraâti, Nedve Yayınları, Konya, 1974; Çetin, Abdurrahman, Yedi Harf ve Kıraâtler, Ensar Neşriyat, III. Baskı, İstanbul, 2013; Yüksel, Ali Osman, İbn Cezeri ve Tayyibetü'n-Neşr, Marmara Üni. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları, III. Baskı, İstanbul, 2016.

(هكذا أنزلت)[4]، ولهذا سنحاول حصر الآراء كما أسلفنا بما يتعلق منها - وبشكل مباشر- بالقراءة والألفاظ وطرق الأداء.

وقبل الخوض في رؤية الإمام ابن الجزري لمسألة الأحرف السبعة لابد من عرض سريع لبعض آراء العلماء ذات الصلة بتأويل تلك المسألة في حدود الشروط المتمثلة بقيد القراءة واللفظ، فمن أشهر تلك التأويلات أن لفظ (حرف) من المشترك اللفظي الذي لا يمكن معرفته وهو قول ابن سعدان النحوي (ت. 845/231)[5] فالحرف هو الطرف واللغة والهجاء والجانب والناقة والشك والكلمة، ويُرَدُّ على هذا القول بأنه لو كان من المشكل لما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم وذلك على عكس النصوص الواردة والتي تدل على فهم الصحابة لتلك المسألة فهي بالنسبة لهم من المحكم المفهوم الذي لا لبس فيه.

ومن تلك الأقوال أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات قرآنية فالحرف هنا هو القراءة وهو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 786/170)[6]، ويرد عليه بأن القراءات في القرنين الأول والثاني الهجريين أي قبل أن تتوطد وتستقر أركان علم القراءت لم تكن سبعاً بل كانت أكثر من ذلك بكثير وذلك على اعتبار أن المقصود بالقراءة هي ما ينسب إلى إمام من أئمة القراءة، فأبو عبيد القاسم بن سلام (ت. 838/224) ألف كتاباً فيه قراءات خمس وعشرين إماماً، وكذلك نجد أن أبا حاتم السجستاني (ت. 864/250) ألف كتاباً ذكر فيه قراءة عشرين إماماً ليس بينهم ابن عامر الدمشقي ولا حمزة ولا الكسائي، وفعل قريباً من ذلك أبو جعفر الطبري (ت. 923/310) فألف كتاباً حوى قراءات نيّفٍ وعشرين إماماً من أئمة القراءة سماه *الجامع*[7]، وعلى هذا فحصرُ الأحرف السبعة بسبع قراءات ليس بالقريب على ما تقرر عند علماء القراءات[8] وخصوصاً أن ما تواتر إلينا أكثر من هذا العدد، أما إن كان المقصود بسبع قراءات هو عدد الوجوه المختلفة في لفظ الكلمة الواحدة فإن الكلمات التي يصل تعداد الوجوه المختلفة في قراءتها إلى سبعة قليلة نادرة فأين الحكمة من تخصيص الرخصة في كلمات لا يتجاوز تعدادها أصابع اليد الواحدة.

ومن تلك الأقوال أن المراد بالأحرف السبعة ألفاظ مختلفة ذات معانٍ متشابهة على أن تلك الألفاظ المختلفة ترجع إلى سبع لغات من لغات العرب الفصيحة كقولك: أقبلَ وعجل وهلمّ وإليَّ وتعال وأسرع ونحوي، قال به سفيان بن عيينة (ت. 815/198) وأبو جعفر الطبري والطحاوي

(4) هذا الحديث ذكره البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث: 4992، ونصه أن عمر بن الخطاب قال: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ، قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبت فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه). البخاري، أبو محمد عبد الله بن إسماعيل، صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، دار ابن كثير، ط1، دمشق، 2002/1423، 1276.

(5) ينظر عند الزركشي، البرهان، 150؛ السيوطي، الإتقان، 105.

(6) بيَّن ابن عطيه في مقدمة تفسيره هذا القول وبطلانه عندما نقل من القاضي أبي بكر بن الطيب قوله: (وزعم قوم أن كلّ كلمة تختلف القراءة فيها فإنها على سبعة أوجه). ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، 44؛ وينظر عند الزركشي، البرهان، 150؛ السيوطي، الإتقان، 105.

(7) ينظر عند ابن الجزري، محمد بن محمد ابن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، 34.

(8) أما بالنسبة لمن جعل الأحرف السبعة بأنها هي القراءات السبع المتواترة فقد ردَّ عليه ابن الجزري بقوله: (فإن هذا قولٌ لم يقله أحد من العلماء، ولا كبير ولا صغير، وإنما هو شيء أتعب العلماء في حكايته والرد عليه وتخطئته أنفسَهم وهو شيء يظنه جهلة من العوام لا غير، فإنهم يسمعون: أنزل القرآن على سبعة أحرف وسبع قراءات، فيتخيلون ذلك لا غير) ابن الجزري، منجد المقرئين، 181.

(ت. 935/321) وغيرهم[9]، ثم إن مصحف عثمان (ر) ألغى الأحرف الستة وأبقى حرف قريش كما صرح به الطبري[10]، ولكن هذا القول لا يتفق مع استمرارية وجود أمثلة عن الاختلاف بين القراءات المتواترة سواءً فيما يتعلق باختلاف الألفاظ ذات المعان المتفقة أو فيما يتعلق باختلاف قراءات الأمصار تبعاً لاختلاف المصاحف العثمانية الأمهات التي أرسلت إلى مراكز المدن المشهورة آنذاك، فالأحرف السبعة لم تختزل وتختصر في حرف واحد من جهة، ومن جهة أخرى فإن الهدف الرئيس من رخصة الأحرف السبعة والذي يتجسد في التسهيل والتيسير على الأمة لا ينحصر بكونه ألفاظاً مختلفة ذات معانٍ متفقة. إلا أنه يمكن توجيه رأي الطبري في المسألة بأنه لو أراد باختزال الأحرف السبعة بحرف قريش إلغاء الأحرف الستة من جهة الكتابة مع استمرارية بقاء جزء منها من جهة اللفظ فيما هو موافق للحرف المكتوب لكان مصيباً، وهذا ما أشار إليه مكي بن أبي طالب القيسي (ت. 1045/437) بقوله: (*فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطاً ولا مضبوطاً، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة أحرف الباقية*) ثم سار ابن الجزري على نهج القيسي فكان يرى أن المصحف كُتب على حرف واحد، ولكن لكونه جُرّد عن النقط والشكل احتمل أكثر من حرف، إذ لم يترك الصحابة إدغاماً ولا إمالة ولا تسهيلاً ولا نقلاً ولا نحو ذلك مما هو في باقي الأحرف السبعة.[11]

ومنهم من قال أن المراد هي سبع لغات من لغات العرب الفصيحة اشتمل عليها القرآن متفرقة فيه على أن يكون بعض القرآن بلغة قبيلة من السبعة وبعضه الآخر بلغة قبيلة أخرى وهكذا حتى تتفرق لغة سبع من القبائل في القرآن قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني وغيرهما[12]، ويرد على هذا القول بأنه لو فرضنا جدلاً بأن بعض القرآن بلغة هذيل مثلاً وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة قريش وهكذا إلى أن يبلغ سبعاً، فما كان من القرآن بلغة هذيل سيلزم منتسبي بقية القبائل بقراءة ذلك البعض (الجزء) بلغة هذيل، وما كان من القرآن بلغة قريش سيلزم منتسبي بقية القبائل بقراءة الجزء المعين بلغة قريش وهذا يتنافي وبشكل صريح مع حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف والمتمثلة بادئ ذي بدءٍ بالتسهيل والتيسير، كما أن قصة عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم والتي تدور حول اختلافهما في قراءة سورة الفرقان تدل على بطلان هذا القول فلو كان كان بعض القرآن بلغة وبعضه بلغة أخرى للزم منه أن تكون سورة الفرقان على حرف واحد.

ثم إن ثلة من العلماء تأملوا في القراءات المتواترة والشاذة والزائدة عليها وطريقة رسمها وتصويرها وعلاقتها بالمصاحف العثمانية الأمهات واعتمدوا مبدأ الاستقراء بالتحليل الرياضي لحصر أوجه الاختلاف بين القراءات في سبعة نقاط جاعلين منها المراد بالأحرف السبعة[13]، فكان أول من نهج هذا النهج الإمام ابن قتيبة الدينوري (ت. 889/276)[14]، وسار على منواله القاضي

(9) ينظر عند الطبري، جامع البيان، ج1، 52؛ الزركشي، البرهان، 154؛ السيوطي، الإتقان، 107.
(10) الطبري، جامع البيان، ج1، 59.
(11) ينظر عند القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، 34؛ ابن الجزري، منجد المقرئين، 184.
(12) ينظر عند الزركشي، البرهان، 152؛ السيوطي، الإتقان، 108.
(13) القسطلاني، لطائف الإشارات، ج1، 74 وما بعدها؛ ابن الجزري، النشر، ج1، 25؛ والاستقراء هو تتبع الأمثلة أو الجزئيات وتفحصها للتعرف على وجوه الشبه والخلاف بهدف الوصول إلى القاعدة أو القانون أو التعريف، أي انتقال العقل من الحوادث الجزئية إلى القواعد والأحكام الكلية، والطريقة الاستقرائية تبدأ بتعلم الجزئيات وتنتهي بالكليات.
(14) حصرها ابن قتيبة في النقاط التالية: فأولها: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يغير المعنى أو الصورة – أي الرسم- نحوُ: (أطْهرُ لكم) بالنصب والرفع، وثانيها: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحوُ: (بَاعِدْ) و(باعَدَ) بالأمر والماضي، وثالثها: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يتغير معناها ولا يزيل صورتها نحوُ: (ننشزها) و(ننشرها)، ورابعها: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة بما يغير صورتها ولا يغير معناها نحو (زقية) و(صيحة)، وخامسها: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة بما يغير صورتها ومعناها نحو: (طلح منضود) و(طلع منضود)، وسادسها: ما يتغير بالتقديم والتأخير نحوُ: (وجاءت سكرة الموت بالحق) و(سكرة الحق بالموت)، وسابها: ما يتغير بزيادة أو نقصان مثل: (وما خلق الذكر والأنثى) و(الذكر والأنثى). ينظر

أبو بكر ابن الطيب الباقلاني (ت. 1012/403)[15] دون أن يخرج عليه في أي نقطة من النقاط السبعة المُؤَوّلة للأحرف ثم جاء أبو الفضل الرازي (ت. 1062/454)[16]، ومن بعده الإمام ابن الجزري (ت. 1429/833) فحاول قريباً مما حاولوا؛ وعلى الرغم من اختلاف هؤلاء الأئمة الأربعة في تسمية النقاط السبعة وطريقة حصرها منهجاً واستقراءً إلا أنهم اتفقوا حول مبدأ الحصر بالاستقراء والاستنباط، وسنكتفي بإجراء دراسة تمثيلية تطبيقية لرؤية ابن الجزري للأحرف السبعة وذلك بشرح تلك النقاط السبعة التي حاول ابن الجزري حصر الأحرف السبعة فيها بمثال تفصيلي لكل نقطة من تلك النقاط وعلاقتها بالرسم العثماني واختلاف المصاحف.

يقول ابن الجزري في معرض حديثه عن الأحرف السبعة: (*ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر فيه من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله عليَّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله وذلك أني تتبعت القراءات صحيحَها وشاذَّها وضعيفَها ومنكرَها فإذا هو اختلافها يرجع إلى سبعه أوجه لا يخرج عنها: وذلك إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو: (البخل) بأربعة و(يحسب) بوجهين، أو بتغير في المعنى فقط نحو: (فتلقى آدمُ من ربه كلمات) و(وادَّكر بعد أمة)، وإما في الحروف مع تغير المعنى لا الصورة نحو: (تبلوا) و(تتلوا)، و عكس ذلك نحو: (بصطة) و(بسطة) و(الصراط) و(السراط)، و بتغييرهما نحو: (أشد منكم) و(منهم) و(يأتل) و(يتألَّ) و(فامضوا إلى ذكر الله)، أو في التقديم والتأخير نحو: (فيقتلون ويقتلون) و(وجاءت سكرة الحق بالموت)، أو في الزيادة والنقصان نحو: (وأوصى) و(وصَّى) و(والذكر والأنثى)، فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، وأما نحو اختلاف الاظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمد والقصر والإمالة والفتح والتحقيق والتسهيل والإبدال والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً ولئن فُرض فيكون من الأول*)[17]. ويمكن إعادة تصنيف أوجه الاختلاف التي ذكرها ابن الجزري بين الأحرف السبعة في أربعة أبواب رئيسية ثم التمثيل عليها بمثال من المتواتر[18] مع بيان العلاقة مع علم الرسم من جهة ومع توجيه تلك القراءة من جهة أخرى:

الأول: أن يكون الاختلاف في الحروف، وهو يقسم إلى أربعة أقسام:

1. أن يكون الاختلاف في الحروف الفرعية مع تغير في المعنى لا في الرسم.

عند ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، القاهرة، 1973/1393، 36-38؛ السيوطي، الإتقان، 105؛ القسطلاني، لطائف الإشارات، ج1، 74؛ الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج1، 135.

(15) ينظر عند الباقلاني، أبي بكر ابن الطيب، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2001/1422، 385-389؛ ابن عطية، ، المحرر الوجيز، ج1، 43.

(16) ذكر الرازي عدة احتمالات في تفسير الأحرف السبعة من بينها مذهبه هذا الذي انتشر بين العلماء على أنه المعتمد مع أن الرازي لم يذكر صراحة اعتماد هذا المذهب بل أشار إليه بقوله: (فهذا أعم وجهٍ لم يفتهُ شيءٌ من اختلاف اللفظ بحال)، وخلاصة هذا المذهب أن كل حرف من السبعة هو جنسٌ ذو نوع من الاختلاف، أحدها: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجمع والتذكير وغيرها نحوُ: (لأماناتهم) بالجمع والتوحيد، والثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه نحو: (باعِد) و(باعَدَ)، والثالث: وجوه الإعراب نحو: (ذو العرش المجيد) بالرفع والخفض، والرابع: الزيادة والنقصان، والخامس: التقديم والتأخير، والسادس: القلب والإبدال نحو: (ننشرها) بالراء والزاي، والسابع: اختلاف اللهجات نحو الفتح والإمالة والإظهار والإدغام والتقليل وغيرها، وقد ذهب ابن حجر العسقلاني إلى أن مذهب الرازي هذا هو مذهب ابن قتيبة بعد تنقيحه وتهذيبه، ولا يخفى أن قول الرازي بات معتمداً عند ثلة كبيرة من العلماء على رأسهم محمد عبد العظيم الزرقاني. ينظر عند الرازي، معاني الأحرف السبعة، 331-333؛ القسطلاني، لطائف الإشارات، ج1، 77؛ السيوطي، الإتقان، 106؛ الزرقاني، مناهل العرفان، ج1، 132.

(17) ابن الجزري، النشر، ج1، 26.

(18) من الملاحظ أن الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري تتفاوت بين المتواتر والشاذ لذلك اقتصرنا في هذا البحث على إيراد ومناقشة الأمثلة من القراءات المتواترة.

2. أن يكون الاختلاف في الحروف الأصلية مع تغير في المعنى لا في الرسم.
3. أن يكون الاختلاف في الحروف الأصلية مع تغير المعنى والرسم.
4. أن يكون الاختلاف في الحروف مع تغير في الرسم، لا في المعنى.

الثاني: أن يكون الاختلاف في الحركات، وهو يقسم إلى قسمين:

1. أن يكون الاختلاف في الحركات مع عدم تغيير المعنى والرسم.
2. أن يكون الاختلاف في الحركات مع تغيير في المعنى دون تغيير في الرسم.

الثالث: أن يكون الاختلاف في الزيادة والنقصان.

الرابع: أن يكون الاختلاف في التقديم والتأخير.

1. الاختلافات في الأحرف السبعة:

1.1. الاختلاف في الحروف:

1. 1. 1. الاختلاف في الحروف الفرعية مع تغير في المعنى لا في الرسم:

ونقصد هنا بالحروف الفرعية الحروف التي لا تدخل في أصل الكلمة في الميزان الصرفي، وهي زيادة أحد أحرف (سألتمونيها) ، وهذا النوع من الاختلاف يوافق رسم المصحف الإمام ولو احتمالاً، وسنذكر مثالاً توضيحياً على كل حالة تتعلق بهذه الأنواع من الاختلافات وما ينتج عنها من تغير في دلالة الألفاظ، فمثال هذا النوع قوله تعالى: (مَـٰلِكِ يَومِ ٱلدِّينِ)[19]، حيث قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف العاشر (مَـٰلِكِ) بالألف مداً بعد الميم على وزن فاعِل[20] مِن مَلَكَ مِلْكاً (بكسر الميم) وهي موافقة للرسم تقديراً (احتمالاً)، وقرأ الباقون (مَلِكِ يَومِ الدِّينِ) على وزن فَعِل على أنها صفة مشبهة من مَلَكَ مُلْكاً (بضم الميم)، أي: قاضي يوم الدين لأنه ينفرد ذلك اليوم بالحكم[21] وهي موافقة للرسم تحقيقاً[22]. فالحجة لمن أثبت الألف أنّ المُلْك داخل تحت المالك بدليل قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ)[23]، كما أن مالكاً يحوي المُلْك ويشتمل عليه، فصار مالك أمدح لاشتماله على المُلك والمِلك والدليل على هذا أن شاعراً جاء رسول الله (ص) يشكو امرأته فقال: (يا مالكَ المُلك وَديّانَ العرب إليك أشكو ذَرْبةً من الذَّرَبِ[24]، فقال رسول الله (ص): مَهْ، ذلك الله).

(19) الفاتحة، 1، 4.

(18) الداني، أبو عمروعثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة التابعين، ط1، القاهرة، 2008، 126؛ ابن مجاهد، أبو بكر، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 104؛ ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: د.عبد المجيد قطيش، منشورات جامعة أم القرى، مكة، 1403 هـ، 595؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، 271؛ الدمياطي، أحمد بن البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تحقيق: د. شعلان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1987/1408، ج1، 363.

(21) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ج4، 1361.

(22) ينظر عند أبي داوود، سليمان بن نجاح، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ط1، 1421هـ، ج1، 41.

(23) آل عمران، 3، 26.

(24) الذَّربة : المرأة الحادة اللسان.

وحجة أخرى لمن قرأ بـ (مَـٰلِكِ) قوله تعالى: (يَومَ لَا تَـمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً)[25]، وذكر الأخفش أن (مالكاً) يضاف في اللفظ إلى سائر المخلوقات فيقال: هو مالك الجن والناس والحيوان، ومالك الرياح والطير وسائر الأشياء ولا يقال: هو ملك الريح والحيوان، فلذلك كان وصف الله بالمِلْك أعم من وصفه بالمُلك لأنه يملك جميع ما ذكرنا وتحيط قدرته به[26]. وذكر القيسي أن مالك هو المنصرف بالأعيان المملوكة كما يشاء وأما (مَلِك) فهو المتصرف بالأمر والنهي في المأمورين[27].

ومن قرأ (مَلِكِ) احتج بقوله تعالى: (الْمَلِكُ الْقُدُّوسِ)[28]، وبقوله تعالى: (فَتَعَالَى اللهُ الْمَلِكُ الحَقُّ)[29]، وكان أبو عمرو بن العلاء ينكر على القارئين (مَالِكِ) بقوله: أوَلَا يقولون: (فتعالى الله المالك الحق) فكلُّ مَلِكٍ هو مالكٌ، وليس كل مالكٍ مَلِكاً[30]، لأن الرجل قد يملك الدار والثوب وغير ذلك فلا يسمى مَلِكاً وإنما هو مالك، وكان أبو عمرو يقول: (مَلِك) تجمع (مالكاً) و(مالك) لا تجمع (مَلِكاً). كما أن وصف الله تعالى بالمُلك أبلغ في المدح من وصفه بالمِلْك، وبه وصف الله تعالى نفسه عندما قال: (لِـمَـنِ الْمُلْكُ الْيَوم)[31]، فـ (مَلِكٌ) من المُلْكِ وليس المِلْك، كما أنَّ مالِكاً من المِلك وليس من المُلك، تقول العرب: هذا مَلِكٌ عظيمُ المُلْكِ، وهذا مالكٌ صحيحُ المِلْكِ، فالمَلِكُ أخصُّ من المَالِك وأمدحُ، لأنه قد يكون المَالِكُ غير مَلِكٍ ولا يكون المَلِكُ إلا مالِكاً[32]. وأما تأويل قراءة من قرأ (مَلِكِ يَومِ الدِّينِ) أن لله المُلكُ خالصاً يوم الدين دون جميع خلقه الذين كانوا قبل ذلك في الدنيا ملوكاً جبابرة ينازعونه المُلك ويدافعونه الانفراد بالكبرياء والعظمة والسلطان فأيقنوا بلقاء الله يوم الدين وبأنهم الأذلة الحقراء وأن له من دونهم ودون غيرهم الملكُ والكبرياء والعزة والبهاء، كما قال عزوجل: (يَومَ هُم بَـٰرِزُونَ لَا يَخفَىٰ عَلَى اللهِ مِنهُم شَيءٌ لِمَنِ المُلكُ اليَومَ لِلهِ الوٰحِدِ القَهَّارِ)[33]، وأما تأويل قراءة من قرأ (مالِك يوم الدين) أي: لا يمْلِك أحدٌ في ذلك اليوم معه جل جلاله حكماً كمِلْكهم في الدنيا بدليل قوله تعالى: (لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَن أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحمَـٰنُ وَقَالَ صَوَاباً)[34].

يظهر من هذا المثال أن هذا النوع من الاختلاف في الأحرف السبعة (والقراءات الناتجة عنها) أدى إلى تغيير في المعنى دون تضاد وتناقض، مع ملاحظة أن صورة الكلمة (الرسم القرآني) تفاوتَت بين الاستيعاب (الموافقة) التحقيقي والاستيعاب التقديري لتلك القراءات، ويمكن للرسم القرآني في أمثلة هذا النوع من الاختلاف أن يستوعب كلتا القراءتين تحقيقاً أيضاً نحوُ: (ونعلمه الكتاب) و(ويعلمه الكتاب) مما اختلف معناه بتغير حروفه الفرعية واتفق رسمه.[35] من جهة أخرى

(25) الإنفطار، 82، 19.
(26) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت، 1997، 77-78.
(27) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: د.محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974، ج1، 26.
(28) الحشر، 59، 23.
(29) طه، 20، 114.
(30) الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل الموجود وعلي المعوض وأحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2007، ج1، 105.
(31) غافر، 40، 16.
(32) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، بيروت،1979، 62.
(33) غافر، 40، 16.
(34) النبأ، 78، 38؛ قال ابن كثير: عن ابن شهاب أنه بلغه أن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية كانوا يقرؤون (مالك)، ابن كثير، اسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار ابن كثير، ط1، دمشق،1994، ج1، 25؛ وروى الترمذي من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ملك يوم الدين، الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب القراءات، باب فاتحة الكتاب، ج5، 185، رقم 2927.
(35) قرأ نافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب بياء الغيبة والباقون بالنون. ابن الجزري، النشر، ج2، 240.

فإن هذا النوع من الاختلاف لا يتصل بشكل مباشر مع الهدف الرئيس للرخصة وإنما هو إغناء للنص القرآني وإعجاز يتمثل في إيراد معان متكاملة غير متناقضة دون الحاجة إلى تكرار الآية أو الكلمة القرآنية.

1. 1. 2. الاختلاف في الحروف الأصلية مع تغير في المعنى، لا في الرسم:

ويقصد بالحروف الأصلية التي تكوّن جذر الكلمة وهذا مما لا شك فيه مما يغير تغييراً مباشراً في المعنى وذلك لتغيُّر أصل الكلمة وجذرها وذلك في حدود استيعاب الرسم لتغيُّر هذه الحروف، وكمثال على هذا النوع من أوجه الاختلاف قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيطَـٰنُ عَنهَا فَأَخرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ)[36]، حيث قرأ جمهور القراء (فَأَزَلَّهُمَا) بلا ألف مدية مع بتشديد اللام بما يوافق الرسم تحقيقاً، وقرأ حمزة (فَأَزَٰلَّهُمَا) بألف مدية مع التخفيف بما يوافق الرسم احتمالاً[37]، وعلة من قرأ بالألف أنه جعله من الزوال وهو التنحية والإبعاد وذهاب الشيء، يقال: زال فلان وأزاله فلان فدلت هذه القراءة على التنحية والإبعاد عن الجنة ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى: (يَـٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيطَـٰنُ كَمَا أَخرَجَ أَبَوَيكُم مِّنَ ٱلجَنَّةِ)[38] فقوله: (أخرجهما) قريب من قوله: (فأزالهما)، كما ويفهم من سياق وتتابع الآيات في قوله تعالى: (وَقُلنَا يَـٰـَٔادَمُ ٱسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ ٱلجَنَّةَ) أن الله تعالى أمرهما بالثبات في الجنة ويكون الزوال ضده، حيث سعى إبليس فأبعدهما بالمعصية عن المكان الذي أمرهما الله تعالى بالثبات فيه مع الطاعة، كما أن قراءة (فأزالهما) مطابقة في المعنى لما بعده بقوله: (فأخرجهما) وكأن الإخراج من الجنة هو تفصيل وشرح لطريقة التنحية والإبعاد والزوال[39].

وقراءة الجمهور (فَأَزَلَّهُمَا) بغير ألف مأخوذة من (الزّلل)، يقال: زلّ فلانٌ زلّاً وزلُولاً والزّلة: الخطيئة والسّقْطة، لأن المخطئ قد زلّ عن نهج الصواب فيكون معنى (فَأَزَلَّهُمَا) أكسبهما الزّلة والخطيئة عن طريق التزيين لهما بالوسوسة وإيقاعهما في المعصية بمخالفة أمر الله تعالى ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى: (وَقَالَ مَا نَهَـٰـكُمَا رَبُّكُمَا عَن هَـٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَينِ أَو تَكُونَا مِنَ الخَـٰلِدِينَ)[40]، وقد رُويَ عن ابن عباس في تأويل (فأزلّهما) قوله: أغواهما[41]، وقد نسب الإنسان الزلة والخطأ إلى الشيطان بدليل قوله تعالى: (إِنَّمَا استَزَلَّهُمُ الشَّيطَـٰنُ بِبَعضِ مَا كَسَبُوا)، واستَزَلَّ وأزلَّ بمعنى أكسبه الزّلة[42]، وقد يحتمل أن يكون معنى (فأزلّهما) من زَلّ عن المكان وتعثر فيه إذا تنحى عنه فيكون في المعنى كقراءة من قرأ بالألف[43].

وبالنظر إلى تفسير الطبري نرى أنه يقارن بين القراءتين مصوّباً قراءة الجمهور ومنتقداً قراءة حمزة بقوله: (*أولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ فأزلّهما لأن الله تعالى قد أخبر في*

(36) البقرة، 2، 34.
(37) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، 153؛ الداني، التيسير في القراءات السبع، 226؛ ابن الجزري، النشر، ج2، 211؛ أبو داوود، مختصر التبيين، ج2، 119.
(38) الأعراف، 7، 27.
(39) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، ج1، 236.
(40) الأعراف، 7، 20.
(41) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د.عبد الله تركي، دار هجر، ط1، القاهرة، 2006، ج1، 560.
(42) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج1، 423.
(43) ابن أبي مريم، أبو عبد الله نصر بن علي الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: د.عمر حمدان الكبيسي، مكتبة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، ط1، مكة، 1993، ج1، 267؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، 94؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 74.

الحرف الذي يتلوه بأن إبليس أخرجهما مما كانا فيه وذلك هو معنى قوله: (فأزالهما)، فلا وجه إذا كان معنى الإزالة معنى التنحية والإخراج أن يقال: فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه، فيكون كقوله: فأزالهما الشيطان عنها فأزالهما مما كانا فيه)[44]، فالطبري يرى في هذه القراءة تكراراً لا داعي ولا معنى له، ولكن أبا علي الفارسي (ت. 987/377) ردّ على هذه المسألة قائلاً: (*فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ (فأزالهما) كان قوله: (فأخرجهما) تكراراً فالقراءة الأخرى أرجح، لأنها لا تكون على التكرار، نقول: (فأخرجهما) ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز أن يزيلهما عن مواضعهما، ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية، وإذا كان كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد*)[45]، والذي يفهم من كلام أبي علي الفارسي أن قوله: (فأزالهما) يعني مطلق الإزالة والتنحية ثم فصلت هذه الإزالة بالإخراج من الجنة والهبوط إلى الأرض والإبعاد عن الراحة والسكينة والنعيم والطمأنينة المتمثلة بقوله تعالى: (مِمَّا كَانَا فِيهِ).

لذلك يظهر من هذا المثال أن هذا النوع من الاختلاف كان في الحروف الأصلية المكونة لجذر الكلمة مما فتح الطريق لظهور معنَيَين مختلفين متكاملين محدَّدَين بصورة واحدة من صور الرسم القرآني مستوعَبَتَين تحقيقاً أو تقديراً، وهذا النوع من الاختلاف أيضاً لا يتصل بشكل مباشر مع الهدف الرئيس للرخصة.

1. 1. 3. الإختلاف في الحروف الأصلية مع تغير في المعنى والرسم:

ويقصد بالحروف الأصلية كما مرَّ آنفاً ما يسبب تغيُّراً في جذر الكلمة بتغير حروفها وقد أورد الإمام ابن الجزري لهذا النوع من الاختلاف ثلاثة أمثلة وجدت أنه من الأهمية بمكان أن نقف عندها ونناقشها سواء فيما يتعلق بتغير المعنى أو بتغير الرسم، وهي: (أشد منكم) و(منهم)، و(يأتل) و(يتألَّ)، و(فامضوا إلى ذكر الله) و(فاسعوا إلى ذكر الله)، فاستخدام ابن الجزري لهذه الأمثلة ليُبَيّن تغير المعنى والرسم معاً في الكلمة القرآنية يضعنا أمام احتمالين:

الاحتمال الأول: أن هذا النوع من الاختلاف إما أن يكون مُدرجاً ضمن الاختلاف المبني على إيراد الألفاظ المختلفة للمعان المتفقة كقوله: (فامضوا إلى ذكر الله) و(فاسعوا إلى ذكر الله) مما تغيَّر معناه الدقيق من الناحية البلاغية أو البيانية أو التفسيرية أو إظهار جزالة وقوة الألفاظ، فهو تغيُّرٌ في المعنى الدقيق أو إغناءٌ له دون أن يكون له أثر في المعنى العام، هذا من جهة المعنى، وأما من جهة الرسم فهذا النوع من الاختلاف هو مما لا يمكن للصورة الواحدة استيعابه لكونها كلمات مختلفة تماماً من حيث الخط (الكتابة)، كما أن هذا الاحتمال قد تم إلغاؤه عند جمع سيدنا عثمان واستنساخه المصاحف الأمهات التي أرسلت إلى مراكز بعض المدن آنذاك وذلك باختزال الأحرف السبعة بحرف قريش إلغاءً للأحرف الستة من جهة الكتابة مع استمراريةِ بقاءِ جزءٍ منها من جهة اللفظ فيما هو موافق للحرف المكتوب، وهذا ما أشار إليه مكي بن أبي طالب القيسي بقوله: (*فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطاً ولا مضبوطاً، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة أحرف الباقية*).[46]

الاحتمال الثاني: أن هذا النوع من الاختلاف المتعلق بتغيُّر الحروف الأصلية مع تغيُّر المعنى يكون مرافقاً لتغير جزئيّ محدودٍ في الرسم القرآني وهذا التغير الجزئي المحدود في الرسم قد حافظت عليه المصاحف العثمانية الأمهات واستمرت قراءتُه بين المتواتر وذلك أن اللجنة المكلفة باستنساخ القرآن قد وزعت هذا النوع من الاختلاف بين الأحرف السبعة في المصاحف المرسلة

(44) الطبري، جامع البيان، ج1، 561.
(45) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج1، 421.
(46) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، 34.

إلى الأمصار وبشكل محدود حفاظاً عليها من الضياع وتجنباً للفتنة المشهورة في فتح أذربيجان والتي كانت سبباً في تصفية الاحتمال الأول القائم على قراءة ألفاظ مختلفة لا يمكن للصورة الواحدة استيعابها، قال أبو عمرو الداني (ت. 1052/444): (*إن أمير المؤمنين عثمان بن عفان (ر) لما جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحدة وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها مما لا يصحّ ولا يثبت نظراً للأُمّة واحتياطاً على أهل الملّة وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك منزلة ومن رسول الله (ص) مسموعة وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكّن إلا بإعادة الكلمة مرتّين وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم مالا خفاء به ففرقها في المصاحف لذلك فجاءت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل وعلى ما سُمعت من رسول الله (ص) فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار*)[47].

وأمثلة هذا النوع – أي الاحتمال الثاني - قد تتشابه في كتب رسم المصاحف مع وجه اختلاف الأحرف السبعة بالحذف والإثبات وعادة ما تُصنّف أمثلة هذا النوع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالزيادة والنقصان[48] ولكننا سنورد بعض الأمثلة التي تبين اختلاف الحروف الأصلية مع تغير المعنى والرسم معاً بدءاً من المثال الذي ذكره ابن الجزري وهو قوله تعالى: (كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً)[49] بلفظ الغيبة وهي قراءةُ الجمهور، و(كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً) بكاف الخطاب وهي قراءة ابن عامر الشامي[50]، فمن قرأ بلفظ الغيبة جعله من قبيل أن يكون موافقاً في السياق لما قبله من ألفاظ الغيبة في قوله تعالى: (أولم يسيروا... فينظروا... من قبلهم) ودليلهم قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّة)[51]، فهذا كله على لفظ الغيبة[52] وبناء عليه يكون التأويل: ألم يسرْ هؤلاء المشركون في البلاد فيَرَوا كيف كانت خاتمة الأمم التي كانت من قبلهم، كانت تلك الأمم أشد (منهم) أي: أشد من كفار قريش بطشاً وأبقى آثاراً في الأرض فلم تنفعهم شدة قواهم وعظم أجسامهم لمّا جاء أمر الله[53]. ومن قرأ (أشد منكم قوة) بكاف الخطاب رأى فيه ما كان من عادة العرب حين ترجع من الغيبة إلى الخطاب، ويؤكده قوله تعالى: (إياك نعبد) بعد قوله: (الحَمْدُ لله رَبِّ العَالمَين) وكذلك قوله تعالى: (مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَاراً) وحَسُنَ الخطابُ هنا لأنه خطاب موجه لأهل مكة وبحضورهم، كما يمكن أن يكون الانصراف من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَة)[54]. ويكون تأويل قوله تعالى: (كانوا هم أشد منكم قوة) أي كانت تلك الأمم السابقة أشد منكم - يا أهل مكة - قوةً وآثاراً فلم تنفعهم شدة قوتهم لما جاء أمر الله. فمصحف أهل الشام الذي أرسله عثمان بن عفان إلى الشام قد رُسِمَ فيه (أشد منكم) بكاف الخطاب ورسم بالهاء في بقية مصاحف أهل الأمصار، قال ابن الجزري: (*وقرأ ابن عامر (منكم)*

(47) الداني، المقنع، 605.
(48) ينظر عند الداني، المقنع، 571.
(49) غافر، 40، 21.
(50) الداني، التيسير، 442؛ الجزري، النشر، ج2، 365؛ الدمياطي، الإتحاف، ج2، 436؛ ابن الباذش، الإقناع، ج2، 753.
(51) الروم، 9،30.
(52) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج4، 272؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 313.
(53) الطبري، جامع البيان، ج20، 305.
(54) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج4، 272؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 313؛ القيسي، الكشف، ج2، 242.

بالكاف وكذا هو في المصحف الشامي، وقرأ الباقون بالهاء وكذا هو في مصاحفهم)[55]. ومن أمثلة هذا النوع أيضاً (لئن أنجانا) و(لئن أنجيتنا)[56].

وبالمجيء إلى المثال الثالث الذي استخدمه الإمام ابن الجزري لهذا النوع من الاختلاف وهو قوله تعالى: (وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا الفَضلِ مِنكُم وَالسَّعَةِ أَن يُؤتُوا أُوْلِي القُربَىٰ وَالمَسَاكِينَ وَالمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ الله)[57]، فقد قرأ جمهور القراء (وَلَا يَأْتَلِ) بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام مخففة، وقرأ أبو جعفر وحده (ولا يَتَأَلَّ) بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام المفتوحة[58]. فمن قرأ (يَـتَـأَلَّ) فهي على وزن (يَـتَـفَـعَّل) مضارع (تَأَلَّى) أي: حلف ومصدره: (تَأَلِّى أَلِـيَّـةً) محمول على (فعولة) و(تَـألى أُلْوَةً وإلْوَةً وأَلْوَةً) على وزن (فعلة) وكلها بمعنى اليمين والقسم[59]، ومنه قول الشاعر زيد الفوارس بن الحصين:

تَـأَلَّى ابن أوسٍ حلفة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد

والمعنى حلف ابن أوس ليأسرني وسوف يمتن عليَّ فيردني إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجداً بي وشوقاً إليَّ[60]، وأما قراءة (ولا يأتل) فمأخوذة من أَلَوْتُ أي قَصَّرتُ، قال الخليل: يقال ما أَلَوْتُ عن الجهد في حاجتك، وما أَلَوْتُكَ نُصحاً أي: ما قَصَّرت جهداً في مساعدتك أو في إسداء النصيحة لك[61]. وهنا يظهر جلياً وجود اختلافٍ في المعنى بين القراءتين بكون إحداها محمول على اليمين والأخرى على التقصير، أما إذا كان (يأتل) مضارع (إئْـتلى) على وزن (افتعل) من (الأَلِيَّة) وهو الحلف، (يقال: إئتلى الرجل إذا حلف)[62]، فعندئذٍ تكون القراءتان بمعنى واحد، وأوردت هذا الاختلاف بين اختلاف الحروف الأصلية مع تغير في المعنى والرسم اتباعاً لابن الجزري في تقسيمه لاختلاف القراءات في كتابه *النشر*[63]، حيث أن الاختلاف بين القراءتين يطرأ على المعنى إذا حُمِلت قراءة الجمهور على معنى التقصير، أما لو حملت على اليمين فلا خلاف كما ذكرنا سابقاً، وأما بالنسبة لرسم القراءتين فقد ذكر الجزري أن الإمام المحقق أبا إسماعيل بن إبراهيم القراب ذكر في كتابه علل القراءات أنها كتبت في المصاحف (يتل) بالياء والتاء واللام بلا نقط ولا شكل، قال: فلذلك ساغ الاختلاف فيه على الوجهين[64]، وبعبارة أخرى فإن ابن الجزري يريد القول بأن رسم (يتل) يحتمل القراءتين، فقراءة (وَلَا يَأْتَلِ) يمكن رسمها (وَلَا يَـئْـتَـلِ) بهمزة قطع ليس لها صورة بين الياء التحتية المثناة والتاء الفوقية المثناة، وقراءة (وَلَا يَتَأَلَّ) يمكن رسمها (وَلَا يَـتَـئَـلَّ) بهمزة قطع ليس لها صورة بين التاء الفوقية المثناة واللام المشددة، ولكن وبالوقوف عند تلك الكلمة نجد أنه يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

(55) الجزري، النشر، ج2، 365؛ وينظر أيضاً عند الداني، المقنع، 587؛ الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيرُّه، عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، تحقيق: د.أيمن سويد، دار نور المكتبات، ط1، جدة، 2001، 11؛ أبي داوود، مختصر التبيين، ج4، 1070.

(56) قرأ عاصم وحمزة والكسائي (أنجانا) من غير ياءٍ ولا تاء، ولحمزة والكسائي الإمالة على أصلهما، وقرأ الباقون (أنجيتنا) بالياء والتاء من غير ألف، وقد رُسِمت في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام والبصرة بالياء والتاء والنون على ثلاثة أحرف بين الجيم والألف، كما رسمت في مصاحف الكوفة على حرفين بين الجيم والألف وهذا مما اختلفت حروفه وتغير معناه واختلف رسمه. ينظر عند الداني، المقنع، 577؛ أبي داوود، مختصر التبيين، ج3، 489؛ ابن الجزري، النشر، ج2، 259.

(57) النور، 24، 22.

(58) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ج2، 295؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، 331.

(59) ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، 1979، ج1، 128.

(60) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ج7، 3055.

(61) ابن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج1، 128.

(62) الدمياطي، الإتحاف ، ج2، 295؛ ابن الجزري، النشر، ج2، 331.

(63) ابن الجزري، النشر، ج1، 26.

(64) ابن الجزري، النشر،ج2، 331.

1. أورد ابن الجزري هذا الخلاف، وذكر قوله تعالى: (يَتَأَلَّ، يَأْتَلِ) في نشره في خضم حديثه عن أنواع الاختلاف بين الأحرف قائلاً: (تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها.....) إلى قوله: (وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو (يتلو وتتلو) أو عكس ذلك نحو (بصطة والصراط) أو بتغييرهما نحو(يأتل ويتأل))[65]، ويقصد بقوله: (بتغيُّرِهما) أي بتغير المعنى والرسم وهذا دليل واضح على اختلاف الرسم بين القراءتين على حد تعبير ابن الجزري، وبعبارة أخرى فإن ابن الجزري يذكر الخلاف في (وَلَا يَأْتَلِ) كمثال على اختلاف القراءات في الحروف مع تغير في المعنى والرسم ثم يذكر بعد ذلك كلام الإمام القراب عن كتابتها (يتل) بلا ألف مثبتة في الرسم تحتوي وتستوعب القراءات جميعها احتمالاً، وربما أراد ابن الجزري بذلك إثبات أن قراءة أبي جعفر توافق الرسم ولو احتمالاً على ما ذُكرَ في بعض المصاحف.

2. الهمزة في (يتأل) يقتضي أن ترسم على القياس بالألف صورة للهمزة ومثاله كثير في القرآن (كالبأساء، والبأس، والضأن) كأصل ثابت من أصول الرسم[66]، وبما أن الإمامين أبا عمرو عثمان بن سعيد الداني وأبا داوود سليمان بن نجاح لم يذكرا في كتابهما المقنع، ومختصر هجاء التبين أي شيء يتعلق بهذه الكلمة من حيث حذف الألف فإن هذا يؤكد على رسمها بالألف (صورة للهمزة) بعد الياء التحتانية، حيث أن حذفها خروج عن قواعد الرسم الذي يقتضي ذكره والتنبيه إليه، وكمثال على ما خالف قواعد الرسم فاستوجب التنبيه والذكر: كلمة (فَادَّارَءْتُم) حيث قال الداني: (*واتفقت جميعها على حذف الألف التي هي صورة الهمزة*)[67].

3. ذكر الإمام محمد غوث النائطي الأركاني في كتابه *نثر المرجان في نظم رسم القرآن* ما مفاده: (*ورسمه ابن الجزري في مصحفه على قراءة الجمهور فتابعناه*) يعني بألف بين الياء والتاء[68].

وبالتالي فنحن نجد أنفسنا أمام خيارين:

الأول: أن كلمة (يأتل) كتبت في جميع المصاحف العثمانية بياء ثم ألف (صورة الهمزة) ثم تاء فلام، وما كتب في هذه المصاحف العثمانية لا يجوز مخالفته، أي أن من قرأ (ولا يأتل) وهم جمهور القراء قد وافقوا الرسم تحقيقاً، وعندئذٍ تكون قراءة أبي جعفر قد وافقت الرسم احتمالاً فكلمة (يتأل) يمكن رسمها (وَلَا يَـــأْتَـئِـلَّ) بياء مفتوحة ثم ألف (تثبت في الرسم وتسقط في القراءة) ثم تاء مفتوحة ثم همزة معلقة ليس لها صورة (بين التاء واللام) ثم بلام مشددة مفتوحة. وكمثال واضح ومطابق على ذلك قوله تعالى: (ولا تَـأْيَـئسُوا، لَا يَـأْيَـئسُ) بالألف التي بعد التاء في الكلمة الأولى وبالألف التي بعد الياء في الثانية، تثبت في الرسم وتسقط في القراءة[69]، وقد ضُبطت هذه الألف في المصاحف التركية بوضع كلمة (قصر) تحتها للدلالة على إسقاطها في القراءة، أما مصاحف مجمع الملك فهد في المدينة المنورة فقد وضعت الصفر المستطيل القائم فوق تلك الألف ومثيلاتها فرُسمَت (وَلَا تَايْـئسُوا)، وكنتيجة لذلك فإن رسم كلمة (يأتل) يحتمل قراءة الجمهور تحقيقاً وقراءة أبي جعفر احتمالاً وهذا ما أميل إليه والله تعالى أعلم.

الثاني: أن كلمة (يأتل) كتبت في معظم المصاحف العثمانية بما يوافق قراءة الجمهور، وكتبت في إحدى المصاحف (مصحف القراب مثلاً) على شكل (يتل) بياء وتاء ولام فعندئذٍ يحتوي

(65) ابن الجزري، النشر، ج1، 26.
(66) الداني، المقنع، 419.
(67) الداني، المقنع، 281. وينظر عند أبي داوود، مختصر التبيين، ج2، 163.
(68) النائطي، محمد غوث النائطي الأركاني، نثر المرجان في رسم نظم القرآن، مطبعة عثمان برس، حيدر أباد، الهند، 1333هـ، ج4، 611.
(69) الداني، المقنع، 515.

هذا الرسم القراءتين احتمالاً، فقراءة الجمهور بهمزة بين الياء والتاء (وَلَا يَـْٔتَلِ)، وقراءة أبي جعفر (وَلَا يَتَّـْٔـلَّ) بهمزة بين التاء واللام، وهذا ما لا أميل إليه والله أعلم. وكنتيجة لذلك فإن استخدام ابن الجزري لهذا المثال في اختلاف الحروف مع تغيُّر المعنى والرسم معاً ربما لم يكن في مكانه لعدم تغيُّر صورة الكلمة سواء أكُتبت بأربع أحرف (ياتل) ووافقت إحدى القراءتين تحقيقياً والثانية احتمالاً، أو رُسِمت بثلاثة أحرفٍ (يتل) ووافقت القراءتين احتمالاً، وربما كان الأفضل أن يتم استخدام هذا المثال في الوجه الخاص بتغير الحروف الأصلية مع تغيرٍ في المعنى لا في الرسم. والله أعلم.

1. 1. 4. الاختلاف في الحروف مع تغير في الرسم دون المعنى:

ويقصد هنا باختلاف الحروف هو تغيُّرها من الناحية الصوتية لا من الناحية الصرفية ويرافق هذا التغيُّر في الحروف تغيُّرٌ مفترض في الرسم سواءً باعتبار اللفظ الأصل للكلمة أو باعتبار كتابتها بما يوافق لفظها، ولتوضيح هذا النوع من الخلاف بين الأحرف السبعة أورد ابن الجزري المثال التالي وهو قوله تعالى: (الصِّرَٰط، صِرَٰط) حيث وقع من القرآن، فقرأ جمهور القراء بالصاد حيث وقع من القرآن، وقرأ رويس وقنبل بخلف عنه بالسين حيث وقع على الأصل، وقرأ خلف عن حمزة وخلاد بخُلفٍ عنه بإشمام الصاد زاياً[70]، ويكون الإشمام بنطق الصاد ممزوجاً بالزاي كما يلفظ العوام حرف الظاء. وحجة من قرأ (الصِرٰط، صِرَٰط) بالسين أن السين في هذا هو الأصل وهو لغة عامة العرب وإنما أبدل منها صاداً لأجل الطاء التي بعدها، فالأصل فيها سينٌ، ويدل على ذلك أنه لو كانت الصاد هي الأصل لم تُرَدَّ إلى السين لضعف السين، وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوها أن يردوا الأضعف على الأقوى دائماً.[71]

وأما حجة من قرأ بالصاد أنه اتَّبعَ خط المصحف وهو لغة قريش، وأن السين حرف مهموس فيه استفالة، وبعدها حرفٌ مطبقٌ مجهورٌ ومستعلٍ، واللفظ المطبقُ المجهورُ بعد المستفل المهموس فيه تكلف وصعوبة، فأبدِل السينُ صاداً لمؤاخاتها الطاء في الإطباق والتصعد ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعد عملاً واحداً فذلك أسهل وأخف وعليه جمهور العرب وأكثر القراء، ولأن الصاد أولى بالبدل من غيرها لمؤاخاتها السين في الصفير والمخرج، كما أن الصاد تؤاخي الطاء في الإطباق والتصعد.[72] وحجة من قرأ بالإشمام وهو لغة قيس، أنه لما كانت الصاد مخالفة للطاء في الجهر لأن الصاد مهموس والطاء مجهور، أَشِمَّ الصادُ لفظَ الزاي للجهر الذي فيها، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق والجهر، اللذين هما من صفة الطاء، وحَسُنَ ذلك لأن الزاي من مخرج السين، والصادُ مؤاخية لها في الصفير[73].

والذي يظهر أن الاختلاف في هذه الكلمة ينحصر في كونه اختلافاً صوتياً، لا يؤثر على تغيير المعنى، فأصل الكلمة مشتق من السَّرط وهو البَلعُ، يقال: سَرَطَ الطعامَ إذا ابتلعه، وكأن المراد أن الصراط يبتلع المارة به[74]. وقد أجمع علماء رسم المصاحف كالداني وأبي داوود على كتابتها بالصاد في جميع المصاحف بلا خلاف وذكره الشاطبي في منظومته الشهيرة *عقيلة أتراب القصائد*

(70) الجزري، النشر، ج1، 271؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 365.
(71) القيسي، الكشف، ج1، 34؛ أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج1، 139.
(72) القيسي، الكشف، ج1، 34؛ أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج1، 139.
(73) القيسي، الكشف، ج1، 35؛ أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج1، 139.
(74) القسطلاني، لطائف الإشارات، ج4، 1365.

في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف بقوله: (بالصادِ كلُّ صِراطٍ والصِّراط)[75]، كما صرح به محمد غوث النانطي الأركاني في كتابه *نثر المرجان في رسم نظم القرآن* بقوله: (*وأما رسمها هنا - يعني الفاتحة - وحيثُ ما كان فبالصاد*)[76]، وقال الجعبري: (*وهي الفصحى، وعليها جاء التنزيل*[77] *لقول عثمان رضي الله عنه: إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش لأن القرآن نزل بلغتهم*)[78]. ويظهر جلياً أن هذا النوع من الاختلاف هو مما يتعلق وبشكل مباشر بحقيقة رخصة الأحرف السبعة.

ولا شك أن إيراد ابن الجزري هذا المثال في اختلاف الأحرف السبعة في الحروف مع تغيُّر الرسم على الرغم من أن جميع مصاحف الأمصار اتفقت على كتابتها بالصاد يحتاج إلى بيان وتفسير، ولعله رحمه الله أراد بقوله: (مع تغير الصورة) أن تغيُّر صوتِ الحرفِ يؤدي إلى تغيير رسمه، فلو أردنا كتابة الصراط لمن قرأ بالسين يمكننا أن نكتبها (السراط) – وخصوصاً أنها الأصل - وهذا يؤدي إلى تغيير في الرسم، فالذي قصده ابن الجزري - والله أعلم - أن تغيير هذا اللفظ يمكن أن يؤدي إلى تغيير رسمه على الرغم من اتفاق جميع المصاحف برسمها بالصاد، وكذلك كتبوا بالصاد أيضاً (وَيَبْصُٓطُ)[79].والذي عليه العمل اليوم هو كتابة حرف سين صغيرة فوق الصاد للدلالة على قراءتها بالسين في مصاحف البلاد العربية كما في (وَيَبْصُٓطُ) مثلاً، وكتابة حرف سين صغيرة تحت الصاد للدلالة على قراءتها بالسين في المصاحف التركية (وَيَبْصِٓطُ) كنوع من الاصطلاح التجويدي الرسمي.

1. 2. الاختلاف في الحركات:

ويقصد باختلاف الحركات ما يطرأ على حروف الكلمة ذات الترتيب والرسم الواحد من تغيُّرٍ في حركات البناء أو الإعراب أو حركات الأحرف المكونة لبنية الكلمة وهذه الأخيرة يتعلق تغيُّرُها باختلاف اللهجات بين القبائل العربية، وسواءٌ أكان التغير في حركات البناء أو الإعراب أو الشكل الداخلي للكلمة فهو مما يوافق الرسم العثماني ويدخل في استيعاب الخط الذي عليه إجماع الأمة، لذلك نجد ابن الجزري قد قسَّم الاختلاف في الحركات كوجه من أوجه اختلاف الأحرف السبعة إلى قسمين اثنين يتعلق الأول منها بتغيُّر المعنى والثاني بعدم تغيُّره على أن كلا القسمين ليس فيه تغيُّر في الصورة.

1. 2. 1. الاختلاف في الحركات مع تغير المعنى دون تغير الرسم:

هذا النوع من الاختلاف كثير في القرآن الكريم ومثاله قوله تعالى: (إِنَّا أَرسَلنَٰكَ بالحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيراً وَلَا تُسْـَٔلُ عَن أَصحَٰبِ ٱلجَحِيمِ)[80]، فقرأ نافع ويعقوب (وَلَا تَسْـَٔلْ) بفتح التاء وجزم اللّام على أنه مبني للمعلوم (الفاعل) وتكون عندها (لا) التي تسبقها ناهية جازمة، وقرأ جمهور

(75) الشاطبي، عقيلة أتراب القصائد، 5.
(76) النانطي، نثر المرجان في رسم نظم القرآن، ج1، 98.
(77) أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج1، 140؛ القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ج4، 1367.
(78) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب نزل القرآن بلغة قريش، حديث رقم 4984، ص991.
(79) واختلف القراء في قراءتها؛ فقرأ الدوري عن أبي عمرو بن العلاء وهشام، وخلف عن حمزة، ورويس، وخلف العاشر بالسين، وقرأ قنبل والسوسي وابن ذكوان وحفص وخلاد بخلاف عنهم فبعض طرقهم بالسين وبعضها بالصاد، أما الباقون فقرؤوا بالصاد، وهما لغتان من لغات العرب، وقد اتفقت جميع مصاحف الأمصار على كتابتها بالصاد[79] وهو من باب الاختلاف الذي ينحصر في كونه اختلافاً صوتياً، لا يؤثر على تغيير المعنى، كما أنه يتعلق بصفات الحروف المتجاورة كما بيّنا في المثال السابق. (ينظر عند أبو داوود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ج2، 294؛ ابن الجزري، النشر، ج2، 228؛ القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ج4، 1377؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 443).
(80) البقرة، 2، 119.

القراء (وَلَا تُسْـَٔلُ) بضم التاء ورفع اللام على أنه مبني للمجهول (للمفعول) وتكون عندها (لا) التي تسبقها نافية لا عمل لها[81]. وحجة من قرأ (وَلَا تَسـَٔلْ) أن هذا النهي إما على سبيل الحقيقة وهو جواب لسؤال رسول الله (ما فعل أبواي؟) فجاء الجواب بنهي الله تعالى رسولَه عن السؤال، أو ألا يكون على الحقيقة، بل أن يكون مجازاً على سبيل التعظيم لما وقع فيه أهل الكفر من العذاب المستزيد، كما تقول: كيف حال فلان؟ إذا كان قد وقع في بلية فيقال لك: لا تسأل عنه، وفي هذه إشارة واضحة على عظم البلاء والمصيبة. ووجه تعظيم العذاب أن المسؤول يجزع أن يجري على لسانه حال المسؤول عنه لفظاعته فلا تسأله ولا تكلفه ما لا يطيق وربما يكون وجه التعظيم أنك أنت أيها السائل لا تقدر على استماع خبر المسؤول عنه لهول مصيبته وعظم بلائه فلا تسأل عنه، وأما وحجة من قرأ (وَلَا تُسـَٔلُ) أنك يا محمد لن تُسألَ عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؟ لأن ذلك ليس إليك، وما عليك إلا البلاغ، وأنك لن تهدي من أحببت، ولكن الله يهدي من يشاء، وفي ذلك تسلية لرسول الله وتخفيف عما كان يجده من عنادهم فكأنه قيل له: لست مسؤولاً عنهم، فلا يحزنك قولهم ويفهم ذلك من سياق الآية بقوله تعالى: (إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً)[82].

يتبين من المثال السابق كيف تغيَّر المعنى بتغيُّر الحركات مما أدى إلى إغناء المعنى العام للآية الكريمة أضف إلى ذلك أن هذا المثال ولو كان جزءاً من الأحرف السبعة فهو ليس مما يتعلق مباشرة برخصة الأحرف السبعة المُجْمَع عليها من قبل العلماء ألا وهو التيسير والتسهيل على الأمة بل هو من الأمثلة المؤيدة لفائدة أخرى من فوائد نزول القرآن بسبعة أحرف ألا وهو الإعجاز القرآني بذكر معنَيَين متكاملين غير متناقضين دون الحاجة إلى تكرار الآية مرة أخرى وهذا مثاله كثير في القرآن الكريم[83]. أما بالنسبة لعدم تغير الرسم فقد رسمت هذه الكلمة في المصاحف العثمانية الأمهات على ثلاثة أحرف (تسل) التاء والسين واللام، والهمزة إن كانت متوسطة بعد ساكن صحيح لم ترسم خطّاً ولم يكن لها صورة تستند عليها لأنها تذهب من اللفظ إذا خففت بالبدل أو النقل، فكلا الوجهين في المثال السابق مما همزته متوسطة بعد ساكن لذلك كان رسم الكلمة يوافق القراءتين تحقيقاً.[84]

1. 2. 2. الاختلاف في الحركات مع عدم تغيير المعنى أوالرسم:

ومثاله قوله تعالى: (يَحسَبُهُمُ الْـجَاهِلُ أَغنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ)[85]، فقرأ أبو جعفر المدني وابن عامر الشامي وعاصم وحمزة الكوفيان بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها[86]، وهذا الخلاف في

(81) ابن الجزري، النشر، ج 1 ،221؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 414.
(82) القسطلاني، لطائف الإشارات، ج4، 1508؛ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، ج1، 119؛ الطبري، جامع البيان، ج2، 480.
(83) ومن أمثلة هذا النوع أيضاً قوله تعالى: (فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ) حيث قرأ المكي بنصب (ءَادَمَ) ورفع (كَلِمَٰتٌ)، وقرأ الجمهور برفع (ءَادَمُ) ونصب (كَلِمَٰتٍ)، وحجة من قرأ بنصب الأول ورفع الثاني أنه جعل الكلمات استنقذت آدم بتوفيق الله له لقوله إياها والدعاء بها فيسرت له التوبة من الله فتاب الله عليه، فالكلمات هي الفاعلة وهي المنقذة، وكان الأصل أن يقال: فتلقت آدمَ من ربه كلماتٌ بتأنيث الفعل لتأنيث الفاعل ولكن الفعل لم يؤنث للفصل بين الفاعل والفعل، وهذا أصل يجري في كل القرآن، وقيل أن الفعل لم يؤنث لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي فهو محمول على المعنى أي أن الكلمات هي الكلام؛ وعلة من قرأ برفع الأول ونصب الثاني أنه جعل آدم هو الذي تلقى الكلمات فهو استقبلها ثم تلقاها بالقبول حين أوحيت إليه من الله تعالى فتاب الله عليه بقيله إياها وقبوله إياها من الله تعالى، فآدم هو الفاعل لقبوله الكلمات، والكلمات هي المفعول لأنها قُبلت، وأما بالنسبة لهذه الكلمات التي تلقاها آدم أو تلقت آدم فهي قوله تعالى: (قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ). ينظر عند ابن الجزري، النشر، ج2، 211؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 388؛ ابن مجاهد، السبعة، 153؛ ابن الباذش، الإقناع، ج2، 597؛ القسطلاني، لطائف الإشارات، ج4، 1433؛ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، ج1، 237؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، 95؛ الطبري، جامع البيان، ج1، 580؛ الزمخشري، الكشاف، 73.
(84) ينظر عند الداني، المقنع، 428؛ أبي داوود، مختصر التبيين، ج2، 47.
(85) البقرة، 2، 273.
(86) ابن الجزري، النشر، ج2، 236؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 451.

هذه الكلمة يدور في الفعل المضارع حيث أتى من القرآن نحو: (ولا تحسبنّ، وهم يحسبون، يحسبه، أيحسب). وحجة من قرأ (يَحسَبُهُمُ) بفتح السين أنها الأصل في العربية وهي لغة تميم، يقال حَسِبَ يَحسَبُ على وزن (فَعِل يَفعَل) وهو القياس مثل شَرِبَ يَشرَب وضَحِكَ يَضحَك، وحَسِبَ بمعنى ظنّ، أما من قرأ (يَحسِبُهُمُ) بكسر السين فوافق أهل الحجاز، قال سيبويه: حَسِب يحسَب ويحسِب وهما بمعنى واحد، لغتان من لغات العرب.[87] ولا شكَّ أن هذا المثال يتعلق باختلاف اللهجات بين القبائل العربية لذا يعتبر ذو صلة مباشرة بالرخصة المتفق عليها وأمثلته كثيرة في القرآن الكريم.[88]

1. 3. الاختلاف في التقديم والتأخير:

هذا الوجه من أوجه اختلاف الأحرف السبعة له أمثلة محدودة نادرة فيما وصل إلينا من القراءات القرآنية سواء المتواتر منها أوالآحاد أو الشاذ، فقوله تعالى: (وجاءت سكرة الموت بالحق)[89] رويت بخبر الآحاد عن أبي بكر الصديق وعبد الله بن مسعود بتقديمٍ وتأخيرٍ لتصبح (وجاءت سكرة الحق بالموت) فهي من الشاذ لمخالفته رسم المصاحف العثمانية[90]، لذا فإن موافقة رسم المصاحف العثمانية ولو احتمالاً كان من أهم أسباب انحصار وقلة الأمثلة على وجه الاختلاف بالتقديم والتأخير في القراءات المتواترة، حتى أنه بإمكاننا القول أن ذلك محصور بمثالين اثنين في المتواتر، وهما: قوله تعالى: (وَقَـتَلُوا وَقُتِلُوا)[91]، حيث قرأ نافع وعاصم وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر (وَقَـتَلُوا وَقُتِلُوا) بتقديم الفعل المبني للمعلوم (الفاعل) على الفعل المبني للمجهول (المفعول) مع تخفيف التاء، وقرأ ابن كثير وابن عامر كنافع وعاصم وأبي عمرو (وَقَـتَلُوا وَقُـتِّـلُوا) ولكن بتشديد التاء، أما حمزة والكسائي وخلف العاشر فيبدؤون بالفعل المبني للمجهول (المفعول) ويقدمونه على الفعل المبني للمعلوم (الفاعل) فيقرؤون (وَقُتِلُوا وَقَـتَلُوا)[92].

وهذه القراءات الثلاثة توافق الرسم احتمالاً، فمن قرأ بتقديم المبني للفاعل جعل الألف الخنجرية بين القاف والتاء في الكلمة الأولى، ومن قدم المبني للمفعول جعل الألف الخنجرية بين القاف والتاء في الكلمة المؤخرة المبنية للمعلوم. وحجة الكوفيين سوى عاصم أن الواو لا تعطي ترتيباً فالتقديم والتأخير سواء، كما يمكن أن يُحملَ التقديمُ هنا على التوزيع أي أن منهم من قُتل ومنهم من قاتل، فبعد أن قُتل البعض لم يَهن أصحابهم ولم يركنوا ولم يستسلموا بل جدُّوا في القتال وهذا مثل قوله تعالى: (فَـمَا وَهَنُوا لِـمَا أَصَابَهُم فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا ٱسْتَكَانُوا)[93]، وربما يفسره قولُه تعالى: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـتَلُونَ بِأَنَّهُم ظُلِمُوا)[94] أي أذنَ اللهُ للمؤمنين الذين أوذوا وقُتلَ منهم مَن قُتل أن يدافعوا عن أنفسهم فيقاتلوا، وفي حجة القراءات لأبي زرعة: (هذه القراءة أبلغ في المدح

(87) القسطلاني، لطائف الإشارات، ج4، 1613، الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج2، 205؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، 148.

(88) قرأ جمهور القراء: (وَرِضْوَٰنٌ) بكسر الراء، وقرأ أبو بكر ابن عياش: (وَرُضْوَٰنٌ) بضم الراء حيث أتى من القرآن سوى الموضع الثاني من المائدة في قوله تعالى: (يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ) فإن شعبة قرأها كالجمهور مع وجود خلاف في طرقه؛ فقراءة الجمهور هي لغة الحجاز وعليه سائر العرب والقراءتان بمعنى واحد وهو مصدر رضي يرضى رضواناً ورُضواناً. ينظر عند ابن الجزري، النشر، ج2، 238؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 472؛ القسطلاني، لطائف الإشارات، ج4، 1715؛ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، ج1، 337.

(89) ق، 50، 19.

(90) ينظر عند الزركشي، البرهان، ج1، 232.

(91) آل عمران، 3، 195.

(92) ابن الجزري، النشر، ج2، 246؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 499؛ الداني، التيسير، 259، ابن مجاهد، السبعة، 221.

(93) آل عمران، 3، 146.

(94) الحج، 22، 39.

لأنهم يقاتلون بعد أن يقتل منهم)[95]، وحجة من قدم الفاعل هو أن القتال يكون قبل القتل، فالمؤمنون استجابوا لله ورسوله وأطاعوا فوصفهم الله تعالى بأنهم قاتلوا أحياء ثم قُتلوا بعد أن قاتلوا.[96]

أما المثال الثاني فهو كالأول إلى حد كبير وهو قوله تعالى: (يُقَـٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقتُلُونَ وَيُقتَلُونَ)[97] فقرأ جمهور القراء بتقديم المبني للفاعل (فَيَقتُلُونَ وَيُقتَلُونَ) وقرأ حمزة والكسائي وخلف (فَيُقتَلُونَ وَيَقتُلُونَ) بتقديم المبني للمجهول، وكلتا القراءتين توافق الرسم احتمالاً كما تقدم آنفاً.[98] ولا شكَّ أن هذا النوع من الاختلاف يشكل نوعاً من التسهيل (الهدف الرئيسي للرخصة) وخصوصاً لمن يجد صعوبة في الحفظ، كما يمكن أن يعتبر إغناءً للنص القرآني، وعلى الرغم من أن مدى وفاعلية هذا التسهيل لا يمكن أن يظهر من خلال القراءات المتواترة التي تقتصر على مثالين اثنين كما تقدم، إلا أن وجودها كان محتملاً بنسبة ليست بالقليلة قبل جمع عثمان رضي الله عنه، مما يجعل من إدخال هذه المسألة ضمن الأحرف السبعة أمراً لا بد منه.

1. 4. الاختلاف في الإثبات والحذف:

الاختلاف في الإثبات والحذف (الزيادة والنقصان)[99] هو النوع الأخير من أنواع اختلاف الأحرف السبعة عند ابن الجزري، وهذا النوع من الاختلاف مما هو ذو صلة مباشرة بعلم رسم المصاحف، فالسبب الموجب لاختلاف القراء في الزيادة والنقصان هو أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، لما كان أميراً للمؤمنين جمع القرآن في المصاحف ونسخها وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها، وثبت عنده أن هذه الحروف السبعة من عند الله منزلة ومن رسوله مسموعة، وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير ممكن إلا بإعادة الكلمة مرتين فجعل بعضها في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار فأتت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها الآخر، وبذلك حفظها للأمة كما نزلت من الله تعالى وسمعت من رسوله، فهذا هو سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار.[100]

ومثال هذا الباب قوله تعالى: (وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيرًا مِّنهَا مُنقَلَباً)[101]، فقرأ نافع وأبو جعفر المدنيان وابن كثير المكي وابن عامر الشامي بزيادة ميم بعد الهاء، على سبيل التثنية (خَيراً مِّنهُمَا) وقرأ الباقون بالإفراد[102]. وذكر علماء رسم المصاحف أنها كتبت بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية في المصحف الشامي والمكي ومصحف المدينة، وفي سائر مصاحف العراق (البصرة والكوفة) بالإفراد[103]. وحجة من قرأ بالتثنية أنه ردها إلى الجنتين المتقدم ذكرهما مكرراً في قوله تعالى: (وَاضرِب لَّهُم مَّثَلاً رَّجُلَينِ جَعَلنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَينِ)، وقوله تعالى: (كِلتَا الـجَنَّـتَينِ ءَاتَت أُكُلَهَا)، وحجة من وحَّد أنه رده على ذكر الجنة والتي هي أقرب مكاناً وموضعاً من

(95) ابن زنجلة، حجة القراءات، 187.
(96) القسطلاني، لطائف الإشارات، ج4، 1783؛ القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، ج1، 373؛ الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج2، 333؛ ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، 398.
(97) التوبة، 9، 111.
(98) ابن الجزري، النشر، ج2، 246؛ الدمياطي، الإتحاف، ج1، 99.
(99) ذكر الداني هذا النوع من اختلاف القراء بقوله: الاختلاف في الحذف والإثبات، أما ابن الجزري فذكره بقوله: الاختلاف في الزيادة والنقصان، انظر: الأحرف السبعة للداني، 33؛ النشر لابن الجزري، ج1، 26.
(100) الداني، المقنع، 605.
(101) الكهف، 18، 36.
(102) ابن الجزري، النشر، ج2، 311؛ الدمياطي، الإتحاف، ج2، 214.
(103) أبو داوود، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ج3، 807؛ الداني، المقنع، 581.

الجنتين وذلك قوله تعالى: (وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفسِهِ)، وقوله تعالى: (مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَـٰذِهِ أَبَداً)، فكان إرجاع الضمير إلى القريب أولى من إرجاعه إلى البعيد.[104] وهذا الخلاف بين القراءتين لا يؤدي إلى تغيير المعنى، ويكون تأويل الآية: إن رجعت إلى ربي كما تزعم أيها المؤمن - ولست براجع - لأجدن في الآخرة خيراً من جنتي التي أملكها في الدنيا تطمعاً وتمنياً على الله وادعاء لكرامته ومكانته عنده، وذلك على قراءة الإفراد، أو لأجدنّ في الآخرة خيراً من جنتي وخيراً من جنتك أيها المؤمن الفقير[105]، ويظهر من قراءة هذه الكلمة بالتثنية تأكيد عمق الاستكبار كما يظهر لون من السخرية والاستهزاء.

وأمثلة هذا الباب كثيرة في القرآن الكريم منها (وَقَالُوا اتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا) بغير واو تسبق القاف في المصحف الشامي، وقوله تعالى: (وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ) بألف بين الواوين في المصحف الشامي ومصحف المدينة والمصحف الإمام، وقوله تعالى: (قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ) بياء وتاء في مصحف أهل الشام، وقوله تعالى: (وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ) بزيادة (مِنْ) في المصحف المكي.[106] ولا شك أن هذا الاختلاف بين المصاحف العثمانية بالزيادة والنقصان كوجه من وجوه اختلاف الأحرف السبعة هو أحد الحلول التي ساهمت في الحفاظ على جزء من تلك الأحرف وخصوصاً المختلفة منها في المبنى والتي لا يمكن جمعها في مصحف واحد، مع التأكيد على أن هذه الفروقات هي جزئية محدودة يمكن للرسم استيعابها بالقدر الذي يضمن عدم وقوع الفتنة بين أفراد الأمة، أما ما كان من الأحرف السبعة مما هو مبني على تغيير جذري في بنية ورسم اللفظ القرآني فهو المقصود باختزال الأحرف السبعة إلى حرف واحد في الكتابة كما بينا سابقاً وهو الهدف الحقيقي من جمع عثمان.

بعد إجراء هذه الدراسة التمثيلية التطبيقية على النقاط (الوجوه) السبعة التي حاول ابن الجزري حصر الأحرف السبعة بها، وبالاطلاع على منظومته الشهيرة المسماة *بطيبة النشر في القراءات العشر* نجد أنه يؤكد على ما تمت دراسته من أن الأحرف السبعة هي وجوه مختلفة في القراءة، أصل الاختلاف فيها قائم على اختلاف الألفاظ فيقول: (وقيل في المراد منها أَوْجُهُ

وكونه اختلاف لفظ أَوْجَهُ)[107] وقد جانب بعض شراح هذه المنظومة الصوابَ وذهب بعيداً عن مراد الناظم كالأستاذين إيهاب فكري ومحمد سالم محيسن وذلك ببيان كل منهما لرأيه واعتقاده في معنى الأحرف السبعة وأنه اختلاف لهجات ولغات العرب[108] دون إلقاء الضوء على ما أراده ابن الجزري، مما أدى إلى إيهام القارئ بأن ترجيح الناظم بقوله: (وكونه اختلاف لفظ أَوْجَهُ) هو أن الوجوه قائمة على اختلاف الألفاظ التي هي اختلاف اللهجات واللغات، كما يمكن أن يُحمل على ترجيح الناظم لرأي الطبري وابن عيينة القائم على أن اختلاف السبعة هو اختلاف الألفاظ ذات المعاني المتفقة، لكن الذي يظهر من استخدام ابن الجزري لمصطلح (اختلاف اللفظ) أنه يريد به كلَّ تغيُّر يطرأ على الكلمة سواءً أكان في الحروف أو الحركات أو التقديم والتأخير أو الزيادة والنقصان، وبعبارة أخرى فإنه يقصد بـ (اختلاف اللفظ) جميع النقاط السبعة التي اعتمدها في نظريته، وخير دليل على ذلك قوله في *النشر*: *(وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناها لا*

(104) القيسي، الكشف، ج2، 61؛ الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج3، 441؛ ابن أبي مريم، الموضح، ج2، 781؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، 416.

(105) الزمخشري، الكشاف، 620.

(106) الداني، المقنع، 571.

(107) ابن الجزري، محمد بن محمد، منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتحقيق: أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق، 2.

(108) ينظر عند فكري، إيهاب، تقريب الطيبة، المكتبة الإسلامية، ط1، القاهرة، 2006/1427، 23؛ محيسن، محمد سالم، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، دار الجيل، ط1، بيروت، 1997/1417، ج1، 20-24.

تخلو من ثلاثة أحوال: (أحدها): اختلاف اللفظ والمعنى واحد، (الثاني) اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، (الثالث) اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد)[109].

2. المناقشة والتقييم:

من البديهي معرفة أن ابن الجزري اعتمد مبدأ الاستقراء الرياضي لحصر أوجه الاختلاف في سبع نقاط (وجوه) جعل منها المراد بالأحرف السبعة وهذه الوجوه تتشابه إلى حد كبير - إن لم تتطابق - مع الأوجه المختارة عند ابن قتيبة والباقلاني وتختلف قليلاً عن الأوجه التي يقال أن أبا الفضل الرازي رجحها على اختلاف بين العلماء[110] وذلك من حيث طريقة الحصر والتحديد، وكأن من حاول في هذه المسألة بتلك الطريقة وذاك الأسلوب نهج طريق الإلزام والإجبار ليجعل عدد الوجوه المختلفة في القراءة محصورة بالعدد (سبعة) مع أن هذه الوجوه (النقاط) التي اجتهد فيها منتسبوا هذه المدرسة كان بالإمكان أن ترتب في ثلاث أو أربع أو خمس أو ست أو ثمان نقاط تبيّنُ كيفية اختلاف الأحرف وتفَسّرُ أشكال تعدد وجوه الاختلاف، أي أن هذه النقاط ليست بياناً لمعنى الأحرف السبعة أكثر مما هي تفسير لوجوه اختلافها، إذن فإن هذا المذهب قائم على تصنيف الفوارق بين اللغات في سبعة أصناف سموها وجوهاً ثم اعتبروا هذه الوجوه أحرفاً لتتوافق مع ما نص عليه الحديث، ولكن الحقيقة أن هذا ليس إلا استنتاجاً عقلياً وليس استنباطاً فقهياً من نص تشريعي، كما أن حصر عدد الفوارق في سبع نقاط تكلف وتعسف لا موجب له نقلاً ولا عقلاً إلا أن يكون تصنيفاً في الموضوعات العلمية لضبطها[111]، وسنورد بعض الأدلة على إمكانية حصر وجوه الخلاف في نقاط ليست بالضرورة أن تكون سبعة وهي:

1- في بداية المقالة قمنا بإعادة صياغة الوجوه السبعة عند ابن الجزري ورتبناها في أربعة أبواب رئيسةٍ وهي: (اختلاف الحروف، اختلاف الحركات، التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان) فهذه أربع نقاط رئيسة لوجوه الاختلاف يمكن أن تتفرع إلى ثمانية نقاط فرعية إذا أخذنا بعين الاعتبار تغيُّر المعنى والرسم معاً أو تغيُّر أحدهما دون الآخر مع ملاحظة الحروف الأصلية والفرعية، وهذا يدل على نوع من الإلزام في تحديد أوجه يمكن أن يختلف عددها عن السبعة بحصرها بالعدد المذكور.

2- في نهاية حديث ابن الجزري عن الأحرف السبعة وعند إيضاح وجهة نظره في حقيقتها نجده يحصر اختلاف القراءات في ثلاث نقاط رئيسة تفتح الباب إلى تصنيف جديد يعتمد فيه على دراسة تغيُّر اللفظ دون المعنى أو تغيُّر اللفظ والمعنى معاً مع جواز اجتماع المعنى - إن تغير- في شيء واحد أو عدم جوازه بشرط عدم وقوع التضاد حيث يقول: (*وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناها لا تخلو من ثلاثة أحوال: (أحدها): اختلاف اللفظ والمعنى واحد، (الثاني) اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، (الثالث) اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، فأما الأول فكالاختلاف في (الصراط، وعليهم، ويؤده، والقدس، ويحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط، وأما الثاني فنحو (مالك، وملك) في الفاتحة لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى وأما الثالث فنحو (وظنوا أنهم قد كذبوا) بالتشديد والتخفيف وكذا (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) بفتح اللام ورفع*

(109) ابن الجزري، النشر، ج1، 49-50.
(110) بيَّن الأستاذ حسن ضياء الدين العتر في تحقيقه لكتاب معاني الأحرف السبعة عند الرازي أن التحقيق العلمي يفيد بأن هذا المذهب الذي يقال أن الرازي رجحه ليس المذهب الراجح عنده بل هو أحد أربع تأويلات محتملة ذكرها الرازي ولم يرجح أحداً منها. ينظر عند الرازي، معاني الأحرف السبعة، 331.
(111) ينظر عند العتر، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، 180.

الأخرى وبكسر الأولى وفتح الثانية)[112]. وبمقارنة هذا التصنيف الجديد مع تصنيفه للأحرف السبعة في سبع نقاط يظهر أنه اعتمد في تصنيف النقاط السبعة على فكرة تغير المعنى وعلاقته بالرسم العثماني حيث اعتبر أن النقاط السبعة هي ألفاظ متغايرة، في حين أنه اعتمد في التصنيف الثاني على تغيُّر اللفظ والمعنى دون ربطهما بالرسم فجعلها في ثلاث نقاط احتملت وجوه الخلاف.

3- استخدم ابن الجزري عبارات تؤكد قيامه بالاستقراء للوصول إلى نتيجة يحصر من خلالها الأحرف السبعة في سبعة نقاط لتتوافق مع الحديث الشهير وهذا يظهر في قوله: (*ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر فيه... وذلك أني تتبعت القراءات... فإذا هو اختلافها يرجع إلى سبعه أوجه لا يخرج عنها*)[113]. إضافة إلى ذلك فإنه - رحمه الله - في معرض حديثه عن الأوجه التي اعتمدها ابن قتيبة والرازي كثيراً ما استخدم لفظ (حاول) كقوله: (*ثم رأيت الإمام الكبير أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته*)[114] وقوله: (*ثم وقفت على كلام ابن قتيبة وقد حاول ما حاولنا بنحو آخر*)[115] فهذه المحاولات والاجتهادات دليل قوي على رغبة جادة في حصر وجوه الخلاف في العدد سبعة.

4- أخرج ابن الجزري من نقاط الاختلاف مسألة اختلاف اللهجات كالإظهار والإدغام والرَّوم والإمالة وأحكام الهمزة وغيرها من الوجوه التي تعود إلى اختلاف لغات القبائل من جهة، والتي تعدُّ العمود الفقري للأحرف السبعة من جهة أخرى، وهذا النوع من الاختلاف هو بمثابة النقطة الجوهرية والمحور الأساسي الذي تدور في فلكه رخصة الأحرف السبعة التي أجمع علماء الأمة على أن أحد أهم وأبرز أسباب ترخيصها هو التيسير والتسهيل على أفراد الأمة بدليل قوله (ص): (وإن أمتي لا تطيق ذلك)[116] أي لا تطيق القراءة على نحو واحد وذلك حين أتاه جبريل (ع) وقال له: (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف)، كما أن ابن الجزري نفسه يرى ذلك ويعتقد فيه فيقول: (وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتُهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الإنتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه رسول الله (ص)، فلو كُلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع)[117] وكذلك ابن قتيبة يرى القضية الأساسية في الرخصة هو ما كان متعلقاً باختلاف اللهجات فلنتأمل قوله: (*فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه بأن يُقرئ كلَّ أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتى) هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ (تعلمون وتعلم وتسود وألم إعْهَد إليكم)، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ (وإذا قيل لهم) و(غيض الماء) بإشمام الضم مع الكسر، و(هذه بضاعتنا ردت إلينا) بإشمام الكسر مع الضم، و(مالك لا تأمنا) بإشمام الضم مع الإدغام وهذا ما لا يطوع به كلُّ لسان، ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمرَ أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشياً وكهلاً لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين*)[118]، إذن نستطيع القول أن اختلاف اللهجات واللغات التي هي أساس رخصة نزول القرآن على سبعة أحرف هي من أهم النقاط التي لابد من إدراجها ضمن وجوه اختلاف الأحرف السبعة

(112) ابن الجزري، النشر، ج1، 49-50.
(113) ابن الجزري، النشر، ج1، 26.
(114) المصدر السابق، ج1، 26.
(115) المصدر السابق، ج1، 26.
(116) رواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، ينظرعند مسلم، أبي الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري، صحيح مسلم، اعتنى به: نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، ط1، الرياض، 2006/1427، ج1، 367.
(117) المصدر السابق، ج1، 22.
(118) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 39.

بل إنها بمثابة عمودها الفقري، ومن جهة أخرى فإن هذه النقطة هي أحد الأوجه السبعة عند الرازي، أما إخراج وإقصاء هذه النقطة من قبل الإمام ابن الجزري فقد وقع مرتين، الأولى في النشر عندما بيَّن النقاط السبعة التي يدور الخلاف حولها والتي درسناها في هذه المقالة مظهراً إبعاد وإقصاء اختلاف اللهجات واللغات بقوله: (*وأما نحو اختلاف الاظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمد والقصر والإمالة والفتح والتحقيق والتسهيل والإبدال والنقل مما يعبر عنه بالأصول فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً*)[119]، والثانية في طيبته بترجيحه أن يكون اختلاف الأحرف السبعة اختلافاً في اللفظ، وقد بيَّنا قصد الناظم ومراده باختلاف اللفظ من عبارته في النشر.

ثم إن ابن الجزري وعلى الرغم من إبعاده وإقصاءه لهذا النوع من الخلاف مستبعداً بذلك أن يكون من اختلاف الأحرف السبعة نجده يظهر تردداً واضحاً بقوله: (*ولئن فُرِض فيكون من الأول*)[120] أي: وإن فرضنا أن اختلاف اللهجات واللغات كالإظهار والإدغام والإمالة وأحكام الهمزة - مما يعبر عنه في علم القراءات بالأصول - جزءٌ داخلٌ في اختلاف الأحرف السبعة فيجب أن يندرج في النقطة الأولى التي بيَّنها ابن الجزري وهي اختلاف الحركات بلا تغيُّر في المعنى والصورة. هذا التردد من الإمام ابن الجزري لا يقتصر على إخراج النقطة التي يدور النقاش حولها واستبعادها من النقاط السبعة تارة ثم فرض أن تكون تابعة للنقطة الأولى تارة أخرى، بل يتعداه إلى انتقاده لابن قتيبة لعدم إدراج الأخير وجه اختلاف اللهجات واللغات ضمن الأوجه والنقاط السبعة التي حاول – أي ابن قتيبة - حصر الأحرف فيها، فيقول: (ثم وقفت على كلام ابن قتيبة....على أنه قد فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات: كالإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد، والقصر، وبعض أحكام الهمز، كذلك الروم، والاشمام، على اختلاف أنواعه وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء)[121]، ومن جهة أخرى فإن ثنايا هذه العبارة الأخيرة تحمل تناقضاً في حقيقة بيان معنى (اختلاف اللفظ) عند مقارنتها بالعبارات السابقة، وبعبارة أخرى فإن ابن الجزري في رده على ابن قتيبة يعتبر اختلاف أصول القراءات - كالإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، وأحكام الهمز، كذلك الروم، والاشمام التي هي جزء من اللهجات واللغات – تغايراً في الألفاظ، وفي موضع آخر يعتبر هذه الاختلافات مما لا علاقة له بتغاير الألفاظ حيث يقول: (*وأما نحو اختلاف الاظهار.... لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً*)[122] فالعبارتان السابقتان تظهران التناقض من جهة أنه اعتبر الأصول المتعلقة باختلاف اللهجات تغيراً في الألفاظ تارة وعدم تغير في الألفاظ تارة أخرى.

5- إذا صح الرأي القائل بنزول القرآن قبل الهجرة على حرف واحد فإن تصنيف ابن الجزري يقودنا إلى أن يكون القرآن نزل على وجه واحد من تلك النقاط التي صنف الأحرف فيها وبعبارة أخرى يدفعنا للتسائل هل نزل القرآن بواحد من تلك النقاط كاختلاف الحروف أو اختلاف الحركات أو غيرها، ومن ناحية أخرى فإن المسلم مكلف بواحد من هذه الحروف، وقد يجتمع الوجه والوجهان أو أكثر من ذلك من الوجوه التي بينها الإمام في الرواية الواحدة أو القراءة الواحدة فإن كان القرآن نزل ابتداءً بواحد منها فكيف جمع أكثر من واحد من تلك النقاط في آن واحد، وهذا يجعلنا نقطع الشك باليقين – والله أعلم - بأن هذه الوجوه تفسير لأنواع الاختلاف الواقع بين الأحرف لا أنها الأحرف بعينها.

(119) ابن الجزري، النشر، ج1، 26.
(120) المصدر السابق، ج1، 26.
(121) المصدر السابق، ج1، 28.
(122) المصدر السابق، ج1، 26.

6- إن الأوجه التي صنفها ابن الجزري يتعلق جزء منها بتغير رسم الكلمة القرآنية سواءً أكان تغيراً جذرياً أو تغيراً مع إمكانية موافقة الخط تحقيقاً أو احتمالاً وهذا بعيد عن الهدف الأساسي من الرخصة التي جاءت تيسيراً وتسهيلاً على أمة معدل العارفين فيها بالقراءة والكتابة - آنذاك - لا يتعدى كونه محصوراً في أشخاص ليس عددهم بالكثير، فكيف تكون شاملة للأمة إن كان عدد المستفيدين منها لا يجاوز العشرات أو المئات ممن يستطيعون ربط اللفظ برسمه مع إمكانية احتواء الرسم للفظ آخر تحقيقاً أو تقديراً أو غير ذلك من الأمور التحليلية الدقيقة، وهذا يظهر أن البعد الأكاديمي المتمثل بالاستقراء والمعتمد على التحليل العلمي لتفسير النقاط (الوجوه) السبعة ربما يكون بعيداً عن الواقع السائد آنذاك والله أعلم.

النتيجة:

قمنا في هذا البحث بذكر آراء العلماء في بيان معاني الأحرف السبعة عموماً ثم انتقلنا إلى دراسة أوجه اختلاف الأحرف السبعة عند الإمام ابن الجزري خصوصاً ومثّلنا لكل نوع من أنواع الاختلاف بمثال من القراءات مع ذكر علاقته بالرسم ومن ثم توجيه ذلك وبيان وجهته في التفسير واللغة والمعنى المترتب على تلك الخلافات بين الأوجه، وهل هي من الأحرف السبعة معتمدين على روح نص الحديث الشهير، ويمكن القول بأن الاختلاف في القراءات القرآنية التي هي جزء من الأحرف السبعة هو اختلاف تنوع وتغاير وإغناء يقوم على الخلافات اللغوية لفظاً ومعنىً أو من حيث اللفظ فقط دون تغيير المعنى وليس من ذلك أي اختلاف يؤدي إلى التناقض أو التضاد، ويمكن ترتيب النتائج التي وصلنا إليها في نهاية هذا البحث بالنقاط التالية:

1- اعتمد ابن الجزري - كابن قتيبة والباقلاني والرازي- على نظرية الاستقراء الرياضي فحصر الاختلاف في سبعة نقاط تم إعادة ترتيبها في أربعة نقاط أساسية وهي: اختلاف الحروف، واختلاف الحركات، والتقديم والتأخير، والزيادة والنقصان.

2- الأساس الذي اعتمد عليه ابن الجزري يتمثل في إثبات اختلاف الألفاظ وتغايرها مع مقارنة أثرها في تغيُّر المعنى والرسم معاً أو تغيُّر أحدهما دون الآخر.

3- قام ابن الجزري باستيعاب الكم الأكبر من وجوه الخلاف الواقع بين الأحرف السبعة أو القراءات الناتجة عنها، ومثّل لها بأمثلة بينت حقيقة تلك النقاط مقرباً البعيد ومسهلاً العسير الشديد، باستثناء ذكره كلمة (يأتل) ضمن اختلاف الحروف مع تغير المعنى والرسم لأن رسم كلمة (ياتل) يحتمل قراءة الجمهور (يأتل) تحقيقاً ويحتمل قراءة أبي جعفر (وَلَا يَـــأْتَـئِلْ) احتمالاً، فهذا المثال – من وجهة نظري - ليس مما تغير رسمه، وربما كان الأحرى أن يوضع هذا المثال ضمن أمثلة اختلاف الحروف مع تغيُّر المعنى دون تغيُّر الرسم.

4- تردد ابن الجزري في اعتبار مسألة اختلاف الظواهر الصوتية جزءاً من وجوه الاختلاف بين الأحرف السبعة بل أنه أخرجها من النقاط التي صنفها، ثم انتقد ابن قتيبة لعدم ضمها إلى الوجوه التي صنفها الأخير، وهذا الاختلاف في الظواهر الصوتية والذي يحتل القسم الأكبر من قضية اختلاف اللهجات واللغات ويعبر عنه في علم القراءات بالأصول هو العمود الفقري للرخصة المتمثلة بالتيسير والتسهيل، إضافة إلى ذلك فقد أظهر ابن الجزري تناقضاً في اعتبار اختلاف هذه الظواهر الصوتية تغيراً في الألفاظ تارة وعدم تغير في الألفاظ تارة أخرى.

5- وجدنا في هذا البحث أن مخالفة الأحرف السبعة للرسم العثماني يمكن أن تكون في قسمين، أحدهما مبني على إيراد الألفاظ المختلفة رسماً للمعان المتفقة وهو مما لا يمكن للصورة الواحدة من استيعابه وموافقته لكونها كلمات مختلفة تماماً من حيث الكتابة وهذا القسم تم إلغاؤه في

الجمع الثاني وذلك باختزال الأحرف السبعة بحرف قريش إلغاءً للأحرف الستة كتابةً مع استمرارية بقاء جزء منها لفظاً فيما وافق الحرف المكتوب. أما القسم الثاني مما اختلف رسمه فهو مما طرأ على حروفه الأصلية تغيُّر جزئي محدود استطاعت المصاحف العثمانية الأمهات الحفاظ عليه واستيعابه وهو مما تمَّ توزيعه في المصاحف عند الاستنساخ من قبل اللجنة المكلفة من سيدنا عثمان حفاظاً عليها من الضياع وتجنباً للفتنة التي وقعت والتي كان من أهم أسبابها القسم الأول. وإلى جانب هذين القسمين نجد أن ابن الجزري استخدم مصطلح (تغير الصورة) على الرغم من عدم وجود خلاف بين المصاحف العثمانية الأمهات وذلك للإشارة إلى تغير مفترض في الرسم سواءً باعتبار اللفظ الأصل للكلمة أو باعتبار كتابتها بما يوافق لفظها عند من لفظ بها من القبائل كما هو في (الصراط) وأشباهه.

6- إن اختلاف الحركات كجزء من وجوه اختلاف الأحرف السبعة لا يكون فيه تغير في الرسم إطلاقاً، بل تكون فيه موافقة الألفظ المختلفة للرسم تحقيقاً، وبالتالي فهذا القسم يتفرع إلى قسمين، أحدهما يؤدي إلى تغير المعنى وإغنائه إما من الناحية البلاغية أو البيانية أو التفسيرية أو غيرها، فهو على الرغم من كونه جزءاً من السبعة إلا أنه لا يدخل في صلب رخصة التسهيل والتيسير وعندئذ نكون أمام حقيقة أن الأحرف السبعة تتجاوز في حدودها تلك الرخصة إلى بيان إعجاز القرآن والقراءات وتفتح الباب أمام الحاجة إلى بحثٍ مفصلٍ عن فوائد نزول القرآن على سبعة أحرف، أما القسم الثاني الذي تختلف فيه الحركات دون أن يتغير المعنى والرسم فهو يتعلق وبشكل مباشر باختلاف اللهجات بين القبائل العربية لذا فهو ذو صلة مباشرة بأصل الرخصة المتفق عليها.

7- إن التقديم والتأخير الذي اعتبره ابن الجزري وغيره من الأئمة أيضاً كشكل من أشكال الخلاف بين الأحرف السبعة لم يصل إلينا إلا عدد محدود جداً من أمثلته سواءً أكانت من المتواتر أو الشاذ، وسواءً أخالفت الرسم أم وافقته، لذا فإن إدراج هذه المسألة ضمن وجوه اختلاف الأحرف السبعة يمكن ربطه بالتسهيل والتيسير في فترة ما قبل الجمع الثاني لأن عدد أمثلته فيما استقر من القراءات على مصحف عثمان محدود ونادر.

8- وجود تشابه وتداخل كبير بين جزئيتين ذكرهما ابن الجزري في تصنيف النقاط السبعة وهاتان الجزئيتان هما: القسم الذي يكون فيه تغير في المعنى ويتبع الاختلاف في الحذف والإثبات (الزيادة والنقصان)، وبعض أمثلة اختلاف الحروف مع تغير المعنى والرسم، وهذا التداخل يظهر جلياً في الأمثلة التي أوردناها في البحث، فمثال القسم الأول (خيراً منها - منهما) ومثال الثاني (أشد منكم - منهم).

9- إن القراءات المتواترة المقروء بها والموافقة لخط المصحف والتي أجمع علماء القراءات عليها إنما هي بعض الأحرف السبعة.

رحم الله الإمام ابن الجزري - شيخ قراء زمانه وكل زمان إلى يوم القيامة - وجزاه عن المسلمين خير الجزاء، هذا والله تعالى أحكم وأعلم، والحمد لله أولاً وآخراً.

المصادر والمراجع:

ابن أبي مريم، أبو عبد الله نصر بن علي الشيرازي، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: د .عمر حمدان الكبيسي، مكتبة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، ط1، مكة، 1993.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: د.عبد المجيد قطيش، منشورات جامعة أم القرى، مكة، 1403 هـ.

ابن الجزري، محمد بن محمد ابن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

----------، منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتحقيق: أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق.

----------، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، اعتنى به: علي بن محمد العمران، د. ت.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د.عبد العال مكرم، دار الشروق، ط3، بيروت،1979.

ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، 1979.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت، 1997.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2001/1422.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، القاهرة، 1973/1393.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار ابن كثير، ط1، دمشق،1994.

ابن مجاهد، أبو بكر، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

أبو داوود، سليمان بن نجاح، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ط1، 1421هـ.

الباقلاني، أبي بكر ابن الطيب، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار ابن حزمن ط1، بيروت، 2001/1422.

البخاري، أبو محمد عبد الله بن إسماعيل، صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، دار ابن كثير، ط1، دمشق، 2002/1423.

الداني، أبو عمروعثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة التابعين، ط1، القاهرة، 2008.

------، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق: نوره فهد الحميّد، دار التدمريّة، ط1، الرياض، 2010.

------، الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق: عبد المهيمن طحان، دار المنارة، ط1، جدة، 1997/1418.

الدمياطي، أحمد بن البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تحقيق: د. شعلان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1987/1408.

الرازي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد، معاني الأحرف السبعة، تحقيق: حسن ضياء الدين العتر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2011/1432.

الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1995/1415.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 2006/1427.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط3، بيروت، 2009.

السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، بيروت، 2008/1429.

الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيرُّه، عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، تحقيق: د.أيمن سويد، دار نور المكتبات، ط1، جدة، 2001.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د.عبد الله تركي، دار هجر، ط1، القاهرة، 2001/1422.

العتر، حسن ضياء الدين، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، 1988/1409.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل الموجود وعلي المعوض وأحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2007.

فكري، إيهاب، تقريب الطيبة، المكتبة الإسلامية، ط1، القاهرة، 2006/1427.

القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المديمة المنورة.

القطان، مناع، نزول القرآن على سبعة أحرف، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، (د ت).

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: د.محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974.

--------، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، (د ت).

محيسن، محمد سالم، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، دار الجيل، ط1، بيروت، 1997/1417.

مسلم، أبي الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري، صحيح مسلم، اعتنى به: نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، ط1، الرياض، 2006/1427.

المطرودي، عبد الرحمن، الأحرف القرآنية السبعة، دار عالم الكتب، ط1، الرياض، 1991/1411.

النائطي، محمد غوث النائطي الأركاني، نثر المرجان في رسم نظم القرآن، مطبعة عثمان برس، حيدر أباد، الهند، 1333هـ.

Karaçam, İsmail, Kur'ân-ı Kerim'in Nüzûlü ve Kıraâti – Kur'ân-ı Kerim'in İndiği Yedi Harf ve Okunduğu Yedi Kıraâti, Nedve Yayınları, Konya, 1974.

Çetin, Abdurrahman, Yedi Harf ve Kıraâtler, Ensar Neşriyat, III. Baskı, İstanbul, 2013.

Yüksel, Ali Osman, İbn Cezeri ve Tayyibetü'n-Neşr, Marmara Üni. İlahiyat Fakültesi Vakfı Yayınları, III. Baskı, İstanbul, 2016.